الأمم المتحدة

A/59/PV.69

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٦٩**
الأربعاء، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٣٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

الإعصار في الفلبين

الرئيس (تكلم بالفرنسية): قبل أن نشرع في النظر في البنود المدرجة في جدول أعمالنا، أود نيابة عن أعضاء الجمعية العامة أن أعرب عن عميق تعاطفنا لحكومة وشعب الفلبين للخسائر المأساوية في الأرواح والخسائر المادية الجسيمة التي تسبب فيها الإعصار الأخير. وأعرب أيضاً عن الأمل في أن يستجيب المجتمع الدولي لأي طلب للمساعدة بسرعة وسخاء، تعبيراً عن التضامن.

السيد باخا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): باسم الرئيسة غلوريا مكاباغال- أرويو وشعب الفلبين، أشكر الجمعية العامة جزيل الشكر على تعبيرها عن التعاطف والتضامن مع شعب الفلبين وهو يخرج ببطء من مأساة الموت ودمار الممتلكات وأسباب العيش التي أصابت الفلبين خلال الأسبوعين الماضيين.

إن الفلبين مدينة بشدة لأولئك الذين استجابوا بسرعة لندائنا العاجل لطلب المساعدة. ونحن نشكر الأمم المتحدة، وبالأخص مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، إلى جانب الدول الأعضاء: إسبانيا، أستراليا، ألمانيا، بلجيكا، جمهورية كوريا، سنغافورة، سويسرا، جمهورية الصين الشعبية، كندا، المملكة المتحدة، نيوزيلندا، هولندا، الولايات المتحدة، اليابان، وكذلك الاتحاد الأوروبي على سرعة الاستجابة بتقديم المساعدات الطارئة.

ونقدر تقديراً بالغاً مبادرة الأمم المتحدة بإرسال كامل الفريق البحري الجوي الذي يرابط في أوكيناوا، اليابان، ويتألف من أكثر من ٦٠٠ فرد وما يزيد على عشر من المروحيات المتوسطة والثقيلة وطائرات النقل للمساعدة في جهود الإغاثة المستمرة ونقل المرضى والجرحى من المناطق التي أصبحت معزولة نتيجة للكارثة.

كما نعرب عن الشكر للمنظمات غير الحكومية مثل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وأوكسفام، وأطباء بلا حدود، واتصالات بلا حدود،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وكاريتاس، وخدمات الإغاثة الكاثوليكية، وهيئة الخدمات الكنسية العالمية، ومنظمة المعونة المسيحية، والمنظمة الدولية للرؤية العالمية، والتفاعل، والمنظمة الدولية لتوفير الغذاء للجياع، واتحاد العمل من قبل الكنائس معاً، وكثير غيرها. كما نعرب عن تعاطفنا مع الضحايا وعن تقديرنا للحكومات الأخرى على تعبيرها عن التعاطف.

وما زال يتعين عمل الكثير خلال الأيام والأسابيع القادمة لمساعدة المتضررين على التغلب على آثار الكارثة. وقد كررت الرئيسة أرويو النداء لتقديم مزيد من المساعدة. وسوف نحتاج إلى العون للحيلولة دون انتشار الأمراض وإعادة التيار الكهربائي والاتصالات وخدمات المياه إلى السكان المتضررين. وسنحتاج إلى كل مساعدة ممكنة في إعادة الإعمار وإعادة تأهيل المناطق المتضررة فيما بعد الكارثة.

مرة أخرى، شكراً لكم.

البند ١٧ من جدول الأعمال

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(أ) **تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية**

تقرير اللجنة الخامسة (A/59/582)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أوصت اللجنة الخامسة في الفقرة ٧ من تقريرها بأن تعين الجمعية العامة الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥: السيد رونالد إلكويزن (هولندا)، السيد يورج فلوريس كاييخاس (هندوراس)، السيد جيري كرامر (كندا)، السيدة صن منكين (الصين)، السيد راجات ساها (الهند)، السيد جُن يامازاكي (اليابان).

هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين الأشخاص الذين ذكرت أسماءهم للتو أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): ننتقل إلى تقرير اللجنة الخامسة عن البند الفرعي (ب) من البند ١٧ من جدول الأعمال، المعنون ''تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات''، الوارد في الوثيقة A/58/583.

توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها الجمعية العامة بتعيين الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في لجنة الاشتراكات لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥: السيد دافيد دتون (أستراليا)؛ والسيد بول إيكوروغ أدونغ (الكاميرون)؛ والسيد برناردو غريفر ديل أويو (أوروغواي)؛ والسيد حسن محمد حسن (نيجيريا)؛ والسيد إدواردو هكتور إغليسياس (الأرجنتين)؛ والسيد إدواردو مانويل دا فونسيكا فرناندس راموس (البرتغال)؛

هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين الأشخاص الذين ذكرت أسماءهم للتو أعضاء في لجنة الاشتراكات؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): في الفقرة ٧ من التقرير نفسه، توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة بتعيين السيد فياتشيسلاف اناتولييفيتش لوغوتوف (الاتحاد الروسي) عضواً في لجنة الاشتراكات لفترة عضوية تبدأ في ١ كانون

الثاني/يناير ٢٠٠٥ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين الشخص الذي ذكرت اسمه للتو عضواً في لجنة الاشتراكات؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدعو الأعضاء لتوجيه اهتمامهم إلى تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند الفرعي (ج) من البند ١٧ من جدول الأعمال، المعنون ''إقرار تعيين أعضاء في لجنة الاستثمارات''، الوارد في الوثيقة A/58/584.

توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من تقريرها الجمعية العامة بأن تقر تعيين الأمين العام للأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في لجنة الاستثمارات لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥: السيد ويليام ج. ماكدونوغ (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ والسيدة هيلين بلوا (فرنسا)؛ والسيد يورغن ريمينتز (ألمانيا).

هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في أن تقر تعيين الأمين العام للأشخاص الذين ذكرت أسماءهم للتو أعضاء في لجنة الاستثمارات؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من نفس التقرير الجمعية العامة بأن تقر تعيين الأمين العام للسيد خايا نغولا (جنوب أفريقيا) عضواً في لجنة الاستثمارات لفترة عضوية تبدأ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في أن تقر تعيين الأمين العام للشخص الذي ذكرت اسمه للتو عضواً في لجنة الاستثمارات؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدعو الأعضاء الآن لتحويل انتباههم إلى تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند الفرعي (د) من البند ١٧ من جدول الأعمال، المعنون ''تعيين أعضاء في المحكمة الإدارية للأمم المتحدة''، الوارد في الوثيقة A/58/585.

توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من تقريرها الجمعية العامة بتعيين الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في المحكمة الإدارية للأمم المتحدة لفترة عضوية مدتها أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥: السيد غوه جوون سينق (سنغافوره)؛ والسيد سبايريدون فلوغايتيس (اليونان)؛ والسيدة بريجيت ستيرن (فرنسا).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين الأشخاص الذين ذكرت أسماءهم للتو أعضاء في المحكمة الإدارية للأمم المتحدة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): ننتقل إلى تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند الفرعي (هـ) من البند ١٧ من جدول الأعمال، المعنون ''تعيين أعضاء وأعضاء مناوبين في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة''، الوارد في الوثيقة A/58/586.

توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٤ من تقريرها بأن تعيّن الجمعية العامة الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء أو أعضاء مناوبين في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لفترة عضوية مدتها أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥: السيد كنشيرو آكيموتو (اليابان)؛ والسيد عيزاز أحمد شودهري (باكستان)؛ والسيدة فاليريا ماريا غونزاليس بوسيه (الأرجنتين)؛ والسيد أندريه فيتاليفيتش كوفالينكو (الاتحاد الروسي)؛ والسيد غيرهارد كونتزله (ألمانيا)؛ والسيد لافمور مازيمو (زمبابوي)؛ والسيد

فيليب ريتشارد أوكاندا أوادي (كينيا)؛ والسيد توماس أ. ريباتش، الإبن (الولايات المتحدة الأمريكية).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين الأشخاص الذين ذكرت أسماءهم للتو أعضاء أو أعضاء مناوبين في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): ننتقل إلى تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند الفرعي (و) من البند ١٧ من جدول الأعمال، المعنون ''تعيين أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية''، الوارد في الوثيقة A/58/587.

توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها الجمعية العامة بتعيين الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية لمدة أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥: السيد فاتح بوعياد – آغا (الجزائر)؛ والسيد شامشر م. شودري (بنغلاديش)؛ والسيد فلاديمير تيتوف (الاتحاد الروسي)؛ والسيد كسياوشو وانغ (الصين)؛ والسيد الحسن زهيد (المغرب).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين الأشخاص الذين ذكرت أسماءهم للتو أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البنود الفرعية (أ) إلى (و) من البند ١٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البندان ٢٧ و ٣٩ من جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة:

(د) تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها

تقرير الأمين العام (A/59/581)

مشروع القرار (A/59/L.44)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (رئيس فرع شؤون الجمعية العامة): أود أن أُبلغ الأعضاء بأنه جرى إدخال التصويبات التالية على مشروع القرار A/59/L.44.

في الجزء باء من مشروع القرار، يعاد ترقيم الفقرة ٤ مكرراً من منطوق مشروع القرار لتصبح الفقرة ٥، ويعاد ترقيم فقرات منطوق مشروع القرار التي تليها وفقاً لذلك. وستظهر هذه التصويبات في الصيغة النهائية لمشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا لعرض مشروع القرار A/59/L.44.

السيد بلويغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني مرة ثانية، كما في الأعوام السابقة، أن أعرض مشروع قرار الجمعية العامة السنوي عن أفغانستان (A/59/L.44)، في إطار البندين ٢٧ و ٣٩(د) من جدول الأعمال. واسمحوا لي أن أشدد بادئ ذي بدء على تأييد ألمانيا التام لبيان الاتحاد الأوروبي الذي سيدلي به ممثل هولندا في وقت لاحق بوصفها تترأس الاتحاد الأوروبي.

قبل ثلاثة أعوام، اغتنم الشعب الأفغاني الفرصة لإنهاء عقدين من الحرب الأهلية. وقرر الأفغان أن يتجهوا ببلدهم

صوب الديمقراطية، وسيادة القانون، وتعزيز حقوق الإنسان، وأبرموا اتفاق بون. ومنذ ذلك الحين، تمت إنجازات كثيرة على طول هذا الطريق. وشهد المجتمع الدولي منذ فترة وجيزة أول انتخاب مباشر لرئيس الدولة في التاريخ الأفغاني وأشاد بالأفغان لالتزامهم بالإدلاء بأصواتهم. وبالأمس، تقلد الرئيس كرزاي مقاليد الحكم.

وقد أحرز تقدم هائل في تنفيذ اتفاق بون منذ اتخذ قرار العام الماضي. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، اعتُمد دستور تعددي وديمقراطي. وتحققت في مجال السياسة الأفغانية تحسينات كبيرة بالنسبة لتمكين المرأة . وتضطلع الحكومة الأفغانية الآن، من خلال الإطار الإنمائي الوطني، بقدر أكبر من المسؤوليات عن إصلاح البلد وإعادة إعماره.

وفي الوقت ذاته، لا يزال الطريق طويلاً. ولابد من استمرار الزخم الإيجابي الذي أوجدته الانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/أكتوبر. فالتحديات الأربعة الكبرى التالية ماثلة في المستقبل: أولاً وقبل كل شيء، تنظيم وإجراء الانتخابات البرلمانية وانتخابات المقاطعات والمناطق، التي قررت الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات الآن إجراءها في نيسان/أبريل ٢٠٠٥؛ وثانياً، استمرار عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإنجاز جزء كبير منها قبل هذه الانتخابات؛ وثالثاً، مكافحة الزيادة في زراعة المخدرات وإنتاجها والاتجار فيها؛ ورابعاً، انعدام الأمن الناجم عن العنف الدائر بين الفصائل والاتجار بالمخدرات وقطع الطرق والإرهاب.

وجميع هذه التحديات مترابطة، ومحورها مسألة الأمن. فلا غنى عن المناخ المتسم بالأمن ليس فقط لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وإنما أيضاً لنجاح العملية الديمقراطية في حد ذاتها، فضلاً عن إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية في أفغانستان. ذلك أن تشجيع العنف بين الفصائل والأنشطة الإجرامية والإرهاب يتم بتمويل من الإيرادات المتصلة بالمخدرات. وما لم يغلق هذا المصدر وتنجز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، سوف يظل الأمن عرضة لتهديد خطير. ولذا ففي المقام الأول من الأهمية أن تنجز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على نحو شامل في جميع أرجاء البلد، وأن تتبع الحكومة الأفغانية، بمساعدة كبيرة من المجتمع الدولي، استراتيجية حاسمة لمحاربة المخدرات.

ويركز مشروع قرار هذا العام على ثلاثة تحديات رئيسية هي: الانتخابات، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والحرب على المخدرات. وتمثل هدفنا في تبسيط النص وبيان المنجزات التي تحققت مؤخراً، فضلاً عن العوائق الرئيسية التي تعترض طريق أفغانستان نحو إقرار ديمقراطية مستقرة. واسمحوا لي بإبراز الجوانب الرئيسية في هذا النص.

فيما يتعلق بالانتخابات البرلمانية والمحلية المقبلة، يلزم التعجيل ببذل جهد مشترك من جانب السلطات الأفغانية، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، والمجتمع الدولي لإنجاح هذه الانتخابات كما نجحت الانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/أكتوبر. وسيكون الإعداد للانتخابات البرلمانية والمحلية أشد تعقيداً بكثير مما كان التحضير للاقتراع الرئاسي. ورغم أنه سيتعين على البعثة والهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات أن تكفلا استيفاء الشروط الفنية اللازمة لتيسير إجراء انتخابات متسمة بجودة التوقيت والشمول، سوف يتعين على المجتمع الدولي أن ينظر في الاضطلاع بمزيد من الالتزامات المالية وتوفير الرصد الدولي للانتخابات.

ومن المهم أن أشير إلى ضرورة أن تعالج في سياق عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مسألتا المليشيات غير النظامية ومخزونات الذخائر. فلن يتاح لسلطة الحكومة المركزية توفير الحالة الأمنية التي تؤدي إلى عقد

انتخابات حرة ونزيهة بدون عملية شاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على صعيد الدولة بأسرها.

كما يلزم تناول مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة بشكل بارز في مشروع القرار المطروح نظراً للطفرة التي تبلغ نسبتها ٦٤ في المائة في زراعة الأفيون والزيادة البالغة ١٧ في المائة في إنتاج الأفيون في العام الماضي. ولا بد من الإسراع ليس فقط بالجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية، بل والتي تبذلها البلدان المجاورة والبلدان على امتداد طرق الاتجار، والمجتمع الدولي ككل، من أجل التصدي لهذه المشكلة. ويلزم الأخذ بنهج شامل في هذا الصدد: فيتعين أن لا يقتصر الجهد المبذول لاستئصال زراعة الخشخاش غير القانونية على تعزيز إنفاذ القانون والحظر والقضاء على المحاصيل غير القانونية، بل أن يشمل أيضاً تقديم الدعم لخفض الطلب واستبدال المحاصيل، وغير ذلك من البرامج البديلة لكسب الرزق والتنمية، فضلاً عن التوعية وبناء قدرات مؤسسات مكافحة المخدرات. ويجب أن تواصل السلطات الأفغانية وأن تعجل بذل جهودها لتنفيذ استراتيجيتها الوطنية لمكافحة المخدرات واتخاذ الخطوات العملية المحددة في خطة عمل الحكومة الأفغانية، التي قدمت في المؤتمر الدولي عن أفغانستان في برلين في نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

كما يتجلى في مشروع قرار هذا العام التقدم الذي تم إحرازه على الجانب الإنساني، ولا سيما في مجال حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة. وتضطلع اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان، علاوة على الحكومة الأفغانية، بدور رئيسي في هذا الصدد وينبغي توسيع نطاق عملياتها لتمتد إلى جميع ربوع أفغانستان.

ورغم ذلك، لا تزال مجالات كثيرة تبعث على القلق الشديد. فالتقارير المستمرة عن الاتجار بالأطفال تجعلنا نرى ضرورة أن يكرس الأفغان والمجتمع الدولي مزيداً من الاهتمام وجهوداً أكبر حجماً لوقف هذه الإساءة للأطفال التي لا يمكن قبولها مطلقاً. ويناضل ملايين العائدين ليجدوا لهم مكاناً في المجتمع، وكثيراً ما يصبحون من المشردين داخلياً. ويشكل الجفاف تهديداً للأمن الغذائي في بعض المقاطعات للعام السابع على التوالي. ولا تزال الخدمات الصحية والتعليمية الملائمة في طور التشكيل في جميع مناطق البلد. ونتيجة لذلك، فإن معدل وفيات الأمهات في أفغانستان من أعلى المعدلات في العالم.

إن أفغانستان بلد يمر بمرحلة انتقالية. وليس بحاجة إلى المساعدات الإنسانية فحسب، بل تتنبأ عملية بون أيضاً بالحاجة إلى مجموعة متكاملة من تدابير الإغاثة والإنعاش والتعمير. ومنذ البداية، كان الهدف يتمثل في تحويل المساعدة المباشرة إلى دعم للخطط الإنمائية التي تضطلع بها الحكومة ذاتها. ونعرب عن تقديرنا للاستراتيجية المتسقة للتنمية الأفغانية. فرغم بقاء بعض مواطن الضعف في قدرات المؤسسات الحكومية والإدارية، يمثل المؤتمر الدولي لأفغانستان، والمنتدى الإنمائي لأفغانستان، وميزانية التنمية لهذا العام خطوات كبيرة للأمام في النهوض بالتعمير بقيادة الحكومة ذاتها.

وتشعر ألمانيا منذ سنين طويلة بالتزام خاص تجاه أفغانستان، سواء على الصعيد الثنائي أو في نطاق الأمم المتحدة. وهذه لبنة جديدة في تقليد طويل الأمد من التبادلات بين الشعبين الأفغاني والألماني في القطاعين الثقافي والأكاديمي. ومنذ البداية، شمل الالتزام الألماني مشاريع عديدة في مجالي التعليم وحقوق الإنسان. واضطلعت ألمانيا أيضا بدور قيادي في إنشاء قوة الشرطة الأفغانية. وتمتد الآن المشاركة الألمانية المدنية والعسكرية إلى خارج كابل، حيث وصلت إلى كوندوز وهيرات وفيزاباد، في إقليم باداخشان. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٤، استضافت ألمانيا في برلين المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان.

وتعتقد ألمانيا أنه يجب على المجتمع الدولي أن يظل ملتزما تجاه أفغانستان. لذلك أناشد كل الدول الأعضاء أن تنفذ التعهدات التي قطعتها على أنفسها في برلين وطوكيو وأن تتبرع، ضمن أمور أخرى، للصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان والصندوق الاستئماني للقانون والنظام في أفغانستان، اللذين ما زالا اليوم يفتقران إلى التمويل الكافي.

ورغم أن المساعدة الثنائية ضرورية وتلقى ترحيبا كبيرا فإن الأمم المتحدة هي الهيئة الرئيسية لمساعدة ودعم أصدقائنا الأفغان في إعادة بناء مجتمعهم واقتصادهم وبلدهم، وستظل كذلك. ولقد اضطلعت الأمم المتحدة بهذه المهمة بشكل يستحق الإعجاب. وأود أن أعرب عن خالص امتناني للأمين العام وممثليه الخاصين السابق والحالي، الأخضر الإبراهيمي وجان أرنو، وكذلك لموظفيهم. إن أعضاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، وتحالف عملية الحرية الدائمة، وكذلك موظفي الأنشطة الإنسانية الوطنية والدولية من المنظمات الحكومية وغير الحكومية يؤدون مهمة جليلة في ظل ظروف صعبة وخطيرة جدا في كثير من الأحيان. ومن الضروري أن يتمكنوا من مواصلة عملهم هذا.

إن العدد الكبير من مقدمي مشروع القرار A/59/L.44 – أكثر من ١٣٠ حاليا – يبرهن على الأهمية المستمرة التي توليها الدول الأعضاء للتطورات في أفغانستان. وأود أن أعلن أنه منذ نشر مشروع القرار، أصبحت البلدان التالية من مقدميه: الاتحاد الروسي، أرمينيا، أوكرانيا، باكستان، بالاو، بنما، ترينيداد وتوباغو، جزر مارشال، جمهورية تترانيا المتحدة، جيبوتي، غينيا، غينيا الاستوائية، نيبال، النيجر، نيجيريا، هاييتي، الولايات المتحدة الأمريكية. لذلك فإنني متفائل بأننا سننجح في مساعدة أفغانستان على أن تصبح بلدا ديمقراطيا وحرا، بلدا يحترم تراثه المتعدد الثقافات والأعراق وإرثه التاريخي.

وأود أن أعرب عن امتناني لجميع الدول الأعضاء الراغبة في أن تكون من مقدمي القرار هذا، وسأغدو ممتنا للغاية إذا تمكنا من اعتماده بتوافق الآراء، كما كان الحال بالنسبة للنصوص المماثلة في السابق.

السيد فرهدي (أفغانستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل بياني بالإشارة إلى الحدث الرئيسي الذي جرى أمس، في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤؛ وهو يوم تاريخي لشعب أفغانستان. فقد أدى اليمين أول رئيس لأفغانستان منتخب ديمقراطيا، السيد حامد كرزاي، بصفته رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية. كانت المناسبة الرائعة والجليلة موضع ترحيب واعتزاز ملايين الأفغان في كل ربوع أفغانستان. وحضور عدد كبير من الشخصيات الأجنبية البارزة لذلك الحفل شاهد على اهتمام المجتمع الدولي الكبير بتعزيز الديمقراطية والسلم والاستقرار في أفغانستان والمنطقة. ونحن واثقون بأنه في ظل قيادة الرئيس كرزاي، وبدعم قوي ومعزز من المجتمع الدولي، يمكن لأفغانستان أن تتطلع إلى التعمير والتنمية في جميع جوانب حياتها.

تقوم الجمعية العامة اليوم، بعد عام من اتخاذ القرار ٥٨/٢٧ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، ببحث وتقييم التطورات السياسية والاقتصادية والإنسانية في أفغانستان. وبارتياح كبير، نبلغ الدول الأعضاء بأننا تمكننا خلال هذا العام من النجاح في تنفيذ عنصرين رئيسيين من اتفاق بون التاريخي: إذ قام ”لويا جيرغا“ الدستوري، باعتباره الجمعية الدستورية العليا، باعتماد الدستور الجديد في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وحسب الاتفاق، سيتحقق العنصر النهائي في الاتفاق، الانتخابات البرلمانية والمحلية، في ربيع ٢٠٠٥.

لقد شارك شعب أفغانستان، بما في ذلك النساء، بحماسة وإقبال شديدين في العمليتين السياسيتين اللتين

ذكرهما للتو. وكانت نسبة النساء ٢٠ في المائة من مندوبي الجمعية الدستورية البالغ عددهم ٥٠٢ و ٤٠ في المائة من الناخبين البالغ عددهم ٨,٥ مليون في الانتخابات الرئاسية. والمشاركة الكثيفة للأفغان في الانتخابات، رغم حملة الترهيب التي شنها تنظيما القاعدة والطالبان، أثبتت أن لدى الأغلبية العظمى من الأفغان رغبة شديدة في العيش في سلام وأمن بعد عقود من الصراع المسلح.

لقد حدثت خلال العام الحالي تغييرات وتحولات كبيرة في مختلف أوجه الحياة في البلد. إذ أُحرز تقدم كبير في مجال تمكين المرأة. وأُدرج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الدستور الجديد. وفي مجلس النواب بالجمعية الوطنية، تم تخصيص مقعدين للنساء في كل إقليم من الأقاليم الـ ٣٤ في أفغانستان. وأصبحت أفغانستان طرفا في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل. ويساعد حاليا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أفغانستان في وضع مشروع قانون وطني لتنفيذ الصكوك العالمية الـ ١٢ لمكافحة الإرهاب.

وإنشاء الجيش الوطني الأفغاني بمساعدة الولايات المتحدة وفرنسا مستمر بنجاح. وبشكل مماثل، يتواصل إنشاء قوة الشرطة الوطنية الأفغانية بمساعدة ألمانيا بوصفها الدولة التي تقود هذه العملية. لقد شارك الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الأفغانية بشكل مثير للإعجاب في توفير الأمن للانتخابات الرئاسية. وتساعد إيطاليا أفغانستان على إعادة بناء نظامها القضائي، بينما تساعد اليابان البلاد على تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وبالرغم من الإنجازات المذكورة آنفا، ما زالت أفغانستان تواجه عددا كبيرا من التحديات، بصفتها بلدا عانى من ويلات الحرب. فاستئصال زراعة الخشخاش ما زال يشكّل أحد أكبر التحديات التي يواجهها البلد. والصلات القائمة بين المنظمات الإجرامية والإرهابيين والاتجار بالمخدرات تنتج عنها حالة تتطلب تعاونا دوليا وإقليميا قويا. وفي أيار/مايو ٢٠٠٣ اعتمدت أفغانستان استراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات تشمل زيادة إنفاذ القانون وإستبدال المحاصيل بما يؤدي إلى تأمين سبل بديلة للمعيشة ووضع برنامج إنمائي للمناطق الريفية. وتقوم المملكة المتحدة بتقديم المساعدة الرئيسية في هذا الميدان. ووفقا لمبدأ المسؤولية المشتركة يتعين على المجتمع الدولي أن يساعد أفغانستان على تنفيذ خطة عملها. ومكافحة الطلب على الهيروين في الغرب تدعو إلى الاضطلاع بالمزيد من العمل الفعال.

إن تعمير أفغانستان وتنميتها يتطلبان وجود التزام طويل الأجل. وإننا على ثقة من أن المجتمع الدولي لن يتخلى عن التزامه بمساعدة أفغانستان. إذ أن تعمير بلدنا وتنميته أمر هام لتأمين السلم والتعاون في منطقتنا وفي العالم أجمع.

وعلى مدى السنوات الست الماضية عانى أكثر من نصف أقاليم أفغانستان من الجفاف الشديد. ونتيجة لذلك فإن غلّة المحاصيل قد انخفضت في موسم حصاد ٢٠٠٤، وارتفعت تكلفة الغلال نتيجة لذلك. وقد أضافت هذه الكارثة الطبيعية المزيد من المعاناة لشعبنا المنكوب بالحروب. وإننا نناشد بإلحاح المجتمع الدولي أن يقدم إلى الحكومة الأفغانية المساعدة الإنسانية والمالية التي تحتاجها.

أخيرا، نود أن نعرب عن خالص شكرنا للبعثة الألمانية وللسفير بلوغر على العمل الذي قام به في إعداد مشروع القرار المتعلق بأفغانستان المعروض حاليا على الجمعية (A/59/L.44) ولإشرافه على المفاوضات التي أجريت مع الوفود الأخرى المهتمة. كما نعرب عن تقديرنا للجهود المثمرة التي بذلها، بشأن هذه المسألة، السيد أورليش سايدينبيرغر والسيد آكسيل كيتشيل، عضوا البعثة الألمانية.

إننا نود أن نعرب عن بالغ امتناننا بهذه القائمة الطويلة التي أمامنا من مقدمي مشروع القرار هذا، وندعو الجمعية إلى النظر فيه بشكل إيجابي.

السيد هامبرغر (هولندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتشارك أيضا في تأييد هذا البيان البلدان المرشحة بلغاريا ورومانيا وتركيا وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والبلدان المرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود.

بعد نجاح عقد أول انتخابات رئاسية مباشرة في تاريخ أفغانستان، خطا البلد بذلك خطوة هامة أخرى على درب الديمقراطية. وإن نجاح الانتخابات جاء نتيجة للعديد من العوامل ومن العمل الشاق من جانب الكثير من الأشخاص والمنظمات. وبالنيابة عن الاتحاد الأوروبي اسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا لشعب أفغانستان لتلهّفه وعزمه على المشاركة في عملية الاقتراع. ونود أن نكرر أيضا الإعراب عن تهانينا لكل من شارك في تنظيم وتأمين عقد هذه الانتخابات في ظروف تميزت بالتحديات الكبيرة، وأخص بالذكر الهيئة المشتركة لتنظيم الانتخابات وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وقوات الأمن الدولية والوطنية.

ويتطلع الاتحاد الأوروبي الآن إلى الانتخابات البرلمانية والمحلية المزمع عقدها في الربيع القادم، ويقف على أهبة الاستعداد لمساعدة الحكومة الأفغانية والأمم المتحدة لكي تحرز هذه الانتخابات نفس القدر من النجاح.

وبالرغم من هذا التقدم ما زال هناك العديد من التحديات. فالوضع الأمني قد تدهور في العديد من المناطق طوال العام الماضي. والتهديدات الأمنية الواسعة، التي تسبب فيها الاتجار بالمخدرات والصراع بين الفصائل واللصوصية والإرهاب، لم تعرقل عملية التعمير بشكل كبير فحسب، بل إنها أيضا تؤثر سلبا على عملية بون. وقد شدّد الأمين العام، في تقريره الأخير، على أنه لكي نضمن عقد الانتخابات البرلمانية بنجاح، من الضروري تحقيق التقدم، ولا سيما في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وأنشطة مكافحة المخدرات وإصلاح قطاع الأمن. ولذلك فإن الاتحاد الأوروبي يرحب بقرار مجلس الأمن الأخير ١٥٦٣ (٢٠٠٤) الذي تم بموجبه تمديد ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية.

إن الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق لأن المخدرات أصبحت تشكّل تهديدا متزايدا للأمن الوطني والتنمية الاجتماعية وفعالية العمل الحكومي في أفغانستان. فأفغانستان تنتج ٨٧ في المائة من الأفيون في العالم، والجزء الأكبر منه يدخل الاتحاد الأوروبي. وقد زادت زراعة الأفيون بنسبة ٦٤ في المائة وزاد إنتاجه بنسبة ١٧ في المائة في الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٤. والمال المكتسب من تجارة المخدرات يموِّل الاقتصاد الإجرامي المتزايد والمزعزع للاستقرار في أفغانستان. ونحث المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية على العمل معا من أجل التصدي لتلك المشكلة التي تمس تقريبا معظم أوجه التنمية والأمن في أفغانستان. ويجب تطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات وخطة التنفيذ الأفغانية بشدة وحزم.

وبينما نرحب بالتقدم المحرز بالفعل في ميدان نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فإن الاتحاد الأوروبي مقتنع بأنه ما زال من الضروري تكثيف عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي ذلك الصدد فإن الاتحاد الأوروبي يشاطر الأمين العام تقييمه بأنه من الضروري معالجة مسألة المليشيات غير النظامية.

وبغية تأمين حالة الاستقرار والأمن في أفغانستان في المستقبل فإن الاتحاد الأوروبي يكرر أيضا التأكيد على أهمية تحقيق المزيد من التقدم، بدفع من الدول الرئيسية، في جميع بنود إصلاح القطاع الأمني. وقد اتخذت خطوات كبيرة خلال العام الماضي فيما يتعلق بإعادة بناء الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية وإصلاح النظام القضائي، ولكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

وما زال الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق إزاء استمرار ورود تقارير عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وقد أحاط الاتحاد الأوروبي علما بتقرير خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان الذي تم فيه تحديد عدد من المسائل ذات الأولوية من أجل اتخاذ إجراء فوري بشأنها. وإننا نرحب في ذلك الصدد بالتزام حكومة أفغانستان بتنفيذ أحكام حقوق الإنسان الواردة في الدستور الأفغاني الجديد وتنفيذ معاهدات حقوق الإنسان التي تم التصديق عليها وتقديم التقارير بشأنها. وفي ذلك السياق، فإن الاتحاد الأوروبي يولي أهمية خاصة لحماية حقوق المرأة وتعزيزها وحصول المرأة بشكل أفضل على الخدمات الصحية والتعليمية.

إن عملية استعادة الأمن الشامل وإقرار السلام الدائم في أفغانستان مستحيلة بدون إسهام البلدان المجاورة. ويؤكد الاتحاد الأوروبي على أهمية التعاون الإقليمي ويشجع على تحقيق المزيد من التنمية في علاقات حسن الجوار على أساس إعلان كابل لعام ٢٠٠٢.

وخلال الأعوام الماضية قدم الاتحاد الأوروبي الدعم لعملية التعمير في أفغانستان من خلال توفير معونة مالية وتقنية كبيرة. كما قام بتوفير المساعدة الإنسانية، حسب الاقتضاء، مع إيلاء اهتمام خاص لمن يحتاجون إلى الدعم أكثر من غيرهم، مثل العائدين والمشردين. وفي ذلك السياق فإن الاتحاد الأوروبي يود أن يؤكد على الأهمية المستمرة للتنسيق بين المانحين من أجل الاستخدام الأفضل للموارد.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد على أن الاتحاد الأوروبي سيظل ملتزما على الأجل الطويل بتعمير أفغانستان وتنميتها وتحقيق الاستقرار فيها. ويجب أن تكون خطة عمل برلين وتنفيذها من جانب جميع الأطراف حجر الزاوية لمشاركتنا في ذلك الصدد.

السيد كازيخانوف (كازاخستان) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة اليوم باسم منظمة شنغهاي للتعاون وباسم أعضائها، جمهورية الصين الشعبية وجمهورية كازاخستان وجمهورية قيرغيزستان والاتحاد الروسي وجمهورية طاجيكستان وجمهورية أوزبكستان.

تعززت عملية السلام في أفغانستان إلى حد كبير منذ توقيع اتفاق بون في عام ٢٠٠١. ويزيل البلد باطراد مخلفات الحرب الأهلية بتقوية السلطة التنفيذية الجديدة، وتسوية مهام بناء دولته، وإصلاح حالته الاجتماعية والاقتصادية. ولم تعد أراضي تلك الدولة معقلاً للإرهاب الدولي، ولم يعد يشكل أي خطر على جيرانه. فقد استعادت أفغانستان موقعها كعضو في المجتمع الدولي يتساوى مع سائر أعضائه.

وفي نفس الوقت، لا تزال التسوية في أفغانستان تواجه مشاكل خطيرة. وطريقة حل هذه المشاكل هي التي ستحدد إلى حد بعيد ما إذا كانت الإصلاحات ستصبح غير قابلة للانتكاس. وقد كانت انتخابات الرئاسة الوطنية، التي أجريت في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، وهي الأولى في تاريخ البلد، حدثاً سياسياً مهماً جداً. ونحن ننظر إليها على أنها أهم خطوة على الطريق نحو إنشاء مؤسسات جديدة لسلطة الدولة على أساس مبادئ ديمقراطية. ونأمل مخلصين، باسم

شعب أفغانستان، أن ييسر انتخاب الرئيس زيادة توحيد المجتمع الأفغاني وترسيخ المبادئ الديمقراطية في ذلك البلد.

وتتمثل المهمة الأكثر إلحاحا في ضمان وحدة أفغانستان على أساس احترام مصالح جميع الإثنيات والتقيد بالمعايير القانونية الأساسية وحريات الإنسان. ونأمل أن تيسر الانتخابات البرلمانية، التي ستعقد في نيسان/ أبريل ٢٠٠٥، تنفيذ هذه المهمة، وينبغي أن يقدم المجتمع الدولي دعماً شاملاً لتنظيم هذه الانتخابات.

ولسوء الطالع، لا يزال الوضع العام في أفغانستان يتسم بمشاكل مستعصية في ميدان الأمن، حيث لا تزال عناصر حركة الطالبان والعناصر المتطرفة الأخرى تمثل تحديات للاستقرار في أفغانستان. وفي حين أن العناصر المتطرفة لم تتمكن من المنافسة صراحة على أعلى مركز في الدولة في حملة الانتخابات الرئاسية، فإنها دون أي شك ستبذل جهوداً مضنية أثناء الانتخابات البرلمانية القادمة لإقحام نفسها في هياكل الحكم. وينبغي صد هذه المحاولات بإصرار. ونحن واثقون أنه يمكن تحقيق ذلك دون الإضرار بعملية المصالحة الشاملة داخل المجتمع الأفغاني.

ووجود القوة الدولية للمساعدة الأمنية هام جداً لترسيخ الأمن في أفغانستان. ومن الواضح أن القوة الدولية للمساعدة الأمنية ينبغي أن توسع وجودها إلى حد كبير، وقبل كل شيء في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية، حتى تستقر الحالة في جميع أراضي ذلك البلد. وتساعد الدول المشاركة في منظمة شنغهاي للتعاون القوات الدولية وقوات التحالف بنشاط، من بين أمور أخرى، ومن خلال توفير بناها التحتية، لتنظيم الإمدادات السوْقية والنقل العسكري.

ونعلق أهمية كبيرة على الامتثال المستمر لإعلان كابل المتعلق بعلاقات حسن الجوار الذي أصدرته الدول الموقعة. وينبغي أن تيسّر جميع البلدان الأخرى تنفيذه.

ونرحب بالجهود الدولية الرامية للمساعدة على إنشاء جيش وطني وقوات شرطة وطنية لأفغانستان. بيد أنه ينبغي الأخذ بنهج حذر جداً تجاه إصلاح القوات المسلحة وقطاع الأمن الأفغاني بأسره. ويتعين أن نبحث عن تمثيل يوازن جيداً بين المجموعات الإثنية في الهياكل الأمنية.

ويتعين إنجاز قدر كبير من العمل قبل أن تتمكن حكومة أفغانستان من النجاح في إصلاح الحالة المتعلقة بإنتاج المخدرات والاتجار بها على نحو غير مشروع. ولذلك، توجد حاجة ملحة لتنفيذ مجموعة تدابير اجتماعية واقتصادية وتدابير لإنفاذ القانون داخل البلد وخارجه. ومن العناصر الرئيسية في تلك الاستراتيجية ضرورة تعزيز ''الأحزمة الأمنية'' الموجودة وإنشاء ''أحزمة أمنية'' جديدة لمكافحة المخدرات. وتقدم الدول المشاركة في منظمة شنغهاي للتعاون مساهمة هامة في إطار المنظمة لحل مشكلة المخدرات بوضع تدابير سياسية وقانونية محددة، وتدابير تشغيلية أخرى، من بين أشياء أخرى. ونحن مستعدون لتنسيق عملنا في هذا الميدان الهام مع الحكومة الأفغانية والقوات الدولية وقوات التحالف الموجودة في البلد.

ولا يزال يتعين الاضطلاع بقدر كبير من مهام إعادة التأهيل والبناء. ومن المهم ضمان أن تُصرف بتوقيت جيد التبرعات التي أعلنت في مؤتمرات المانحين، وأن تصل إلى الشعب الأفغاني وأن تكفل له بفعالية حياة أفضل. وتوفر الدول المشاركة في منظمة شنغهاي للتعاون، بدورها، مساعدات متنوعة لذلك البلد وهي مستعدة لمواصلة مشاركتها في المساعي الدولية لإعادة بناء اقتصاد أفغانستان، آخذة في الحسبان مصالح الجانب الأفغاني ومستندة إلى خبرتنا الممتدة لسنوات عديدة في التعاون مع أفغانستان. ووجود تعاون اقتصادي إقليمي أفضل حيوي لإعادة تأهيل أفغانستان. ولذلك، نؤيد الإجراءات التي يجري اتخاذها لتحقيق ذلك.

وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة القيام بدور مركزي في تنسيق الجهود الدولية التي تبذل في أفغانستان. وندعم العمل النشط الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيد جان آرنو. ونظراً لأن جدول عملية سلام بون سيكتمل بعد إجراء الانتخابات البرلمانية في أفغانستان، التي ستجرى في ربيع عام ٢٠٠٥، يبدو من المناسب تحديد معايير استمرار مشاركة المجتمع الدولي في المرحلة الجديدة من عملية ما بعد الصراع في أفغانستان، والاتفاق مسبقاً على هذه المعايير. وفي نفس الوقت، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان الاتفاقات التي جرى التوصل إليها في مؤتمر برلين.

ونعتقد أن من المفيد أن نواصل عملنا المتعلق بأفغانستان في إطار كل من مجلس الأمن والجمعية العامة. فقرارات هذين الجهازين تكمل، ولا تكرر بعضها بعضاً. ونحن نؤيد مشروع قرار الجمعية العامة المتعلق بأفغانستان، الذي أعدته مجموعة كبيرة من مقدمي مشروع القرار وعرضته ألمانيا. ونأمل أن يساعد اعتماده بتوافق الآراء في البناء على جهود المجتمع الدولي المتضافرة من أجل إعادة تأهيل أفغانستان.

السيد وانغ غوانغيي (الصين) (تكلم بالصينية): اكتملت بنجاح أول انتخابات رئاسية في تاريخ أفغانستان. وفاز السيد كرزاي في الانتخابات ونُصّب رسمياً في ٧ كانون الأول/ ديسمبر. وترحب الصين بحرارة بهذا الإنجاز الكبير في العملية السياسة وعملية السلام في أفغانستان، وتهنئ الرئيس كرزاي بإخلاص على انتخابه.

على مدى السنوات الثلاث الماضية، من خلال الجهود المشتركة للسلطة المؤقتة والحكومة الانتقالية، وكذلك شعب أفغانستان بأكمله، حققت أفغانستان تقدماً ملحوظاً في تحقيق المصالحة الوطنية وتشجيع الإعمار الوطني لإثبات رغبة الشعب الأفغاني القوية في أن يكون سيد مصيره فعلاً وتصميمه بحزم على أن يعمل على تحقق الاستقرار والسلام في البلد على الأجل البعيد. وهذا تطور مشجع.

وفي الوقت الحالي لا تبعد أفغانستان إلا خطوة عن إنجاز العملية السياسية المنصوص عليها في اتفاق بون، ومع ذلك، فكما يقول المثل الصيني السائر، ”إن الـ٩٠ ميلاً الأولى ليست سوى نصف المسافة في رحلة الـ١٠٠ ميل“. ونرجو أن يتسنى وضع جدول زمني محدد للانتخابات البرلمانية والمحلية في أسرع وقت ممكن حتى يستطيع العمل التنظيمي أن يسير على نحو منظم من أجل كفالة نجاح الانتخابات.

وما زال ينتظر السيد كرزاي كثير من التحديات. فعلى الصعيد السياسي، يلزمه بأسرع ما يمكن توحيد الطوائف العرقية والفصائل المختلفة وإقامة حكومة تتسم بدرجة عالية من الكفاءة والنظافة والمقدرة المهنية والقاعدة التمثيلية العريضة، وكفالة إجراء الانتخابات البرلمانية والمحلية في موعدها.

وعلى الصعيد الاقتصادي، يلزم أن يواصل مداواة جراح الحرب، وإرساء قاعدة متينة للتنمية المستدامة، وتعزيز الاكتفاء الذاتي، والاستمرار في تحسين الأوضاع المعيشية لشعبه.

وأما في مجال الأمن، فيلزمه تعزيز سلطة الحكومة المركزية، والقضاء على فلول الإرهاب، والحد من التناحر بين الفصائل، والإسراع بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

علاوة على ذلك، ما زال الطريق طويلاً أمام الحرب على المخدرات في أفغانستان. ومن الضروري التصدي لجذور المشكلة والاضطلاع ببرنامج مكافحة المخدرات الذي يستغرق ١٠ سنوات، بهدف القضاء على

المخدرات غير المشروعة في هذا البلد في الموعد المستهدف بحلول عام ٢٠١٢.

وعلى الرغم من أن طريق التقدم قد يكون وعراً، نرجو أن تخرج أفغانستان، هذا البلد الجبلي القديم والجميل، سريعاً من الخراب الذي أحدثته الحرب، وتنطلق على الطريق نحو الاستقرار والتنمية السليمة، وتسهم في السلام والرخاء الإقليميين، ونعتقد أنها ستفعل ذلك، في ظل قيادة الرئيس كرزاي، وبجهود جميع أبناء شعبه، وبمساعدة المجتمع الدولي.

فكل خطوة تخطوها أفغانستان للأمام تبلور التزام المجتمع الدولي الخطير ودعمه الراسخ. ونعرب عن تقديرنا للجهود الإيجابية التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز السلام والتعمير في أفغانستان، ونرى أن تواصل المنظمة أداء دور رئيسي في مسألة أفغانستان. كما نرى من الضروري أن يواصل المجتمع الدولي إيلاء الاهتمام لإحلال السلام وإعادة الإعمار في أفغانستان، وأن يقدم كل المساعدة الضرورية ويبذل جهوداً متضافرة للنهوض بالسلام والتعمير في هذا البلد. وتؤيد الصين اعتماد مشروع القرار (A/59/L.44)، الذي قدمته البعثة الدائمة لألمانيا في هذا الشأن.

والصين بوصفها من الدول المجاورة لأفغانستان تتابع عن كثب التطورات التي تستجد في هذا البلد. وقد كنا دائماً نحترم سيادة أفغانستان واستقلالها وسلامة أراضيها، كما ندعم باستمرار العمليات السياسية والمتعلقة بالسلام هناك. وقد شاركنا مشاركة فعلية في تعميرها الاقتصادي بعد الحرب، ووفينا بتعهدنا تقديم مساعدات قيمتها ١٥٠ مليون دولار. وفي هذه المرحلة، تكرس الصين معظم مساعدتها لإصلاح المستشفى الجمهوري ومشروع باروان للري. وقد وقعت الصين وأفغانستان مع جيران أفغانستان الآخرين إعلان كابل بشأن علاقات حسن الجوار، الذي يرمي إلى تعزيز حسن الجوار والصداقة والتعاون، كما وقعت على الإعلان المتعلق بتوثيق التعاون في مجالات التجارة والنقل العابر والاستثمار، والإعلان بشأن مكافحة المخدرات، وكلها في إطار إعلان كابل. وسنتخذ تدابير فعالة لتنفيذ هذه الإعلانات. وتقف الصين على أهبة الاستعداد لمزيد من الإسهام في السلام والتنمية في أفغانستان.

السيد عليموف (طاجيكستان) (تكلم بالروسية): لقد شهد العالم كله كيف قام شعب أفغانستان الباسل، خلال فترة قصيرة للغاية، بفتح تاريخي، وشق طريقه إلى المستقبل، بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره.

ومثل التاريخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ المرة الأولى التي تجرى فيها انتخابات رئاسية في تاريخ الدولة الأفغانية: وسيسجل هذا الحدث في تاريخ الشعب الأفغاني بصفته إيذاناً ببدء حياة جديدة في أرض أفغانستان التي طالت معاناتها.

أما ملايين الناخبين الأفغان الذين توجهوا إلى صناديق الاقتراع في ذلك اليوم برغم تعرضهم لخطر الهجمات، فقد قالوها ''نعم'' عالية وثابتة لعملية بون وللسلطات الجديدة التي يعلقون عليها آمالهم في مزيد من التدابير لتوحيد المجتمع الأفغاني ووضع حد لحالته الاجتماعية والاقتصادية الصعبة. ولا يقل أهمية عن ذلك أن رجال أفغانستان ونساءها، من خلال التعبير عن إرادتهم الحرة، أطلقوها ''لا'' ثابتة للحرب الأهلية وللإرهاب الدولي.

وتنوه طاجيكستان مع الارتياح بالإنجازات التي تحققت في الجارة الشقيقة أفغانستان. ونثق ونأمل أن تشكل هذه المكاسب الأساس لإحلال سلام واستقرار دائمين، وتحقيق مصالحة وطنية حقيقية، وإجراء تلك التغييرات التي طال انتظارها ويرجو مواطنو أفغانستان أن يروا فيها أساساً لحياة كريمة في المستقبل. وتشكل الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ خطوة صوب تحقيق هذه

الغايـة. ويحـدونا الأمـل في أن يضـطلع المجتمـع الـدولي بالالتزامات التي قطعها على نفسه فيقدم المساعدة الضرورية لإجراء هذه الانتخابات.

وقد شهدنا جميعاً الطريق الوعر، والخطر في كثير من الأحيان، الذي أدى لتحقيق ما تم إنجازه اليوم في أفغانستان، ويضاعف هذا الطريق من قيمة النجاح الذي تحقق. وأهم من ذلك كله أن يجري تعزيز هذا الإنجاز والبناء عليه. ولن يكون ذلك ممكناً، في ضوء الواقع في أفغانستان اليوم، بدون دعم دولي.

ولا تزال مشاركة المجتمع الدولي عاملاً بالغ الأهمية لصون السلام والمساعدة في عملية بون. فلا يزال البلد يعاني مشاكل كثيرة لم تحل، وخاصة فيما يتعلق بكفالة الأمن وسيادة القانون. ومعارضو سياسة الرئيس حامد كرزاي مستمرون في تدبير الخطط لتقويض عملية السلام في أفغانستان وإعادة البلد إلى عصر الفوضى السياسية والخروج على القانون. ومن شأن هذا المسار أن يكون مصدراً لخيبة أمل شديدة، ليس لملايين المواطنين الأفغان فحسب، الذين يتنفسون أخيراً هواء الحرية ويعيشون على أمل أن يتمتع البلد سريعاً بالانتعاش الاقتصادي والبناء السياسي، بل للمجتمع الدولي بأسره أيضاً.

ومن الأهمية بمكان في هذا السياق توسيع المناطق التي توجد فيها القوة الدولية للمساعدة الأمنية. فستظل هذه القوة تضطلع بدور هام، إن لم يكن رئيسياً، إلى حين انتهاء عملية إنشاء القوات الأمنية الأفغانية الجديدة. ونرى أن وجود القوة الدولية للمساعدة الأمنية هو الذي سيحدد إلى درجة كبيرة نجاح عملية السلام أو فشلها في أفغانستان.

ويمثل تزايد إنتاج المخدرات أيضاً عقبة كبرى، لا تعترض فقط نجاح عملية بون، بل تعترض أيضاً مستقبل الدولة الأفغانية ذاتها.

وفي ظل هذه الظروف يجب علينا، لمكافحة خطر المخدرات – الذي تصدى له الرئيس إمومالي رخمانوف – أن نتخذ الآن مزيدا من الخطوات في سبيل تحقيق التعاون الفعال. ومن الجلي أنه بغية تصفية ''اقتصاد الأفيون'' في أفغانستان، فإن الأمر يقتضي بذل جهود جديدة، سواء في البلدان التي تُنقل عبر أراضيها منتجات الأفيون الأفغاني أو البلدان التي أصبح استخدام الهيروين فيها مشكلة خطيرة. وإن طاجيكستان، بوصفها دولة عبور، سوف توسّع مشاركتها الفعالة في الجهود التعاونية المبذولة على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف في هذا المجال ذي الأهمية الحيوية لنا جميعا.

إن المجتمع الأفغاني يواجه اليوم تحديات جديدة، وثمة مشاكل ماثلة أمامه ليست أقل تعقيدا من مشاكل بناء الدولة والانتعاش الاجتماعي – الاقتصادي. ومن الجلي أن عملية بناء بلد جديد وإقامة دولة ديمقراطية جديدة عملية شديدة التعقيد.

لقد تصدى الشعب الطاجيكي، في الماضي القريب، لتلك المشاكل بنجاح. وتؤمن طاجيكستان بأنه مع وجود رئيس منتخب بشعبية كبيرة ويتمتع الآن بولاية واسعة النطاق، سوف يتمكن الشعب الأفغاني الشجاع من أن يتغلب بنجاح على هذه المشاكل الصعبة. ويتحتم توفر الدعم الدولي القوي من أجل المجتمع الأفغاني الجديد في جميع المجالات.

ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدورها المحوري في تنسيق الجهود الدولية المبذولة في أفغانستان من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى

أفغانستان. وإننا نعرب عن تقديرنا العميق للترفع عن الذات في العمل الذي تقوم به البعثة وكذلك العمل الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان.

السيد رادزي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أهنئ الأمين العام وممثله الخاص، السيد جان آرنو؛ ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وجميع الرجال والنساء العاملين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على ما بذلوه من جهود رائعة وعلى ما قاموا به من عمل قيّم في أفغانستان رغم الظروف الصعبة والمخاطر السائدة هناك.

ويسرنا أن نلاحظ أنه منذ التوقيع على اتفاق بون قبل ثلاث سنوات، حققت أفغانستان تقدما مثيرا للإعجاب نحو بناء السلام والانتعاش وإعادة التعمير. والفضل في تلك الإنجازات قد يعود، في جملة أمور، إلى تحسّن الوضع الأمني في البلد. ونعتقد أنه بوجود حكومة عاملة الآن، يمكن اتخاذ العديد من التدابير الأساسية اللازمة لزيادة تعزيز الاستقرار وبناء الثقة في البلد بشكل فعال. وتلك التدابير ليست حيوية بالنسبة لتحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان فحسب، بل سيكون لها أيضا أثر إيجابي على السلام والاستقرار في المنطقة.

ومع ذلك فإن أفغانستان، شأنها شأن أي بلد آخر خارج من عقود من الصراعات الداخلية، تتطلب دعما مستمرا من المجتمع الدولي. والإنجازات المشجّعة التي تحققت في مجال الأمن والمجالات الحيوية الأخرى يجب استدامتها وتعزيزها، بما في ذلك خصوصا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد. وفي ذلك الصدد، تتطلع ماليزيا إلى التعاون الوثيق مع حكومة أفغانستان في إطار علاقاتنا الثنائية، وهي على استعداد لاستكشاف سبل ووسائل جديدة لمواصلة تعزيز تلك العلاقات.

إن وفد بلدي ينضم إلى الوفود الأخرى في تهنئة الرئيس حامد كرزاي على تنصيبه أول رئيس منتخب ديمقراطيا في أفغانستان، بتاريخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ونحن نتمنى للرئيس كرزاي ولأبناء شعب أفغانستان كل النجاح وهم يضطلعون بمهمة تحقيق الاستقرار وإعادة التعمير، بما في ذلك الإعداد للانتخابات البرلمانية القادمة. وقد كان تقلّد الرئيس لمنصبه دليلا على نجاح الانتخابات الرئاسية، والأهم من ذلك، على إرادة الشعب في تحقيق السلام والتنمية.

وتشكل الانتخابات الرئاسية والدستور الذي تم اعتماده مؤخرا معلمين أساسيين، توخاهما اتفاق بون، وهما ضروريان لعملية بناء دولة ديمقراطية قوية في أفغانستان. ويؤمن وفد بلادي بأن إجراء الانتخابات لم يكن ممكنا بدون الجهود المتضافرة والإعداد الممتاز من جانب الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ويدرك وفدي الصعوبات المتعددة الأوجه التي واجهتها الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات. وإننا نهنئها على ما بذلته من جهود وعلى تفانيها في مواجهة المشاكل الحالية والتزامها بالحفاظ على شفافية العملية الانتخابية التي أدت إلى نجاحها. ومما يشجعنا مشاركة الشعب الأفغاني الرائعة والحماس والدعم اللذان أظهرهما في سياق العملية الانتخابية، وتوفير البيئة المتصفة بالسلم والنظام التي عقدت فيها الانتخابات.

ولا بد من الاعتراف بأنه رغم تحقيق بعض التقدم في أفغانستان، إلا أنه يبقى أمامنا الكثير من التحديات التي يمكن أن تشكل عقبات خطيرة تعترض تحقيق الانتعاش الكامل في البلد. وفي ذلك الصدد، يحث وفد بلدي حكومة أفغانستان على أن تواصل، بمساعدة المجتمع الدولي، مواجهة التحديات المتبقية في المجالات التالية: الأمن، والإعداد في الوقت المناسب للانتخابات البرلمانية في نيسان/أبريل ٢٠٠٥،

وإعادة بناء المؤسسات، ومكافحة المخدرات، ونزع سلاح أعضاء الميليشيات الأفغانية وتسريحهم وإعادة إدماجهم في البلد.

كما تطلب ماليزيا إلى المجتمع الدولي توفير الدعم المتواصل لحكومة وشعب أفغانستان فيما يعيدان بناء بلدهما وتعزيز أسس الديمقراطية الدستورية فيه وأخذ مكانهما المناسب في مجتمع الأمم. ويشجعنا في ذلك التأكيدات التي قدمها الأمين العام على مواصلة الالتزام بمساعدة الحكومة الجديدة في كابل وهي تواجه المهام الحيوية المطلوبة من أجل تنفيذ اتفاق بون نصا وروحا. ونؤيد الأمين العام تأييدا كاملا. وإن ماليزيا تقف على أهبة الاستعداد للتعاون معه وسوف نواصل، في إطار قدرتنا المتواضعة، تقديم المساعدة التقنية والتدريب للأفغان بموجب برنامج التعاون التقني الماليزي.

وتلاحظ ماليزيا بقلق ما ورد في التقرير من أن زراعة المخدرات والاتجار بها يمثلان تحديا كبيرا ليس لأفغانستان فحسب، بل أيضا للبلدان المجاورة لها وللعالم أجمع. وفي ذلك الصدد نعتقد أن للمجتمع الدولي دورا هاما يتعين عليه أن يؤديه في تكوين شراكة قوية مع حكومة أفغانستان ومساعدتها في جهودها الرامية إلى القضاء على المخدرات، بغية تقليص تجارة المخدرات إلى حد كبير في المستقبل القريب، والقضاء عليها تماما في المدى البعيد؛ وفي تعزيز قدراتها المؤسسية على تنفيذ سيادة القانون؛ وفي دعم الاقتصاد المحلي من خلال توفير فرص مدرّة للدخل وإنشاء البنية الأساسية والمشاريع الصناعية، على نطاق أكبر، من أجل توفير فرص غير زراعية مدرّة للدخل.

وفي ما يتعلق بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أفغانستان، فإن وفد بلدي يشيد بالدور الهام الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليابان. ونلاحظ أن عملية الانتخابات الرئاسية نفسها كان لها أثر إيجابي على جهود نزع السلاح. لكننا نرى أنه من الممكن مواجهة الشواغل الأمنية بشكل كامل قبل انعقاد الانتخابات البرلمانية في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. ونطلب إلى الحكومة الأفغانية تكثيف جهودها في مجال نزع سلاح أمراء الحرب وأتباعهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم في البلد. إن الفشل في هذا المجال سيعرض للخطر السلام الهش الذي تحقق حتى الآن. وبوصف ماليزيا رئيسة حركة عدم الانحياز، فإن وفدي يود أن يؤكد من جديد الالتزام الراسخ من جانب ماليزيا وغيرها من أعضاء حركة عدم الانحياز إزاء أفغانستان، كما تعبر عنه في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الحركة الثالث عشر، الذي عقد في كوالا لامبور، ماليزيا، في شباط/فبراير ٢٠٠٣، وللمؤتمر الوزاري للحركة، الذي عقد في دربان، جنوب أفريقيا، في آب/أغسطس ٢٠٠٤. وفي هذا السياق، عبرت حركة عدم الانحياز عن تصميمها على متابعة جهودها من أجل النهوض بإعادة البناء والتأهيل في أفغانستان أثناء عملية بناء الدولة.

إن أفغانستان تسير على طريق الانتعاش بعد أكثر من عقدين من الحرب. وعلى الرغم من الصعوبات تمكن البلد من إحراز تقدم باهر نسبيا خلال السنوات الثلاث الماضية. وعلينا أن نسلم، مع ذلك، بأن الجهود المستمرة ستظل صعبة ومحفوفة بالتحديات. ولكننا على ثقة بقيام أفغانستان المستقرة والديمقراطية والمزدهرة، وذلك بفضل الجهود المستدامة والمتضافرة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي والشعب الأفغاني وجيرانه.

وبالتالي، فإن وفدي يسعده أن يشترك مع الوفود الأخرى في تقديم مشروع القرار بشأن هذه المسألة الهامة، وقد عرضه الممثل الدائم لألمانيا، الذي نكن له أعمق تقدير.

السيد كيتاوكا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالتهنئة إلى الرئيس كرزاي على انتخابه وعلى تنصيب الحكومة بنجاح يوم أمس. إن تسجيل أكثر من عشرة ملايين ناخب في الانتخابات الرئاسية، التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، كان إنجازا لافتا للأنظار، وقد شارك بالفعل ما لا يقل عن ٨٠ في المائة من الناخبين المسجلين في عملية الاقتراع. وتظهر هذه النتائج بوضوح التصميم الراسخ من جانب كل مواطن أفغاني على بناء دولة ديمقراطية. وقد أسهمت اليابان في الانتخابات الرئاسية الناجحة من خلال تقديم مساعدة مالية بقيمة ١٧ مليون دولار أمريكي، وإيفاد أفرقة مراقبة انتخابية إلى أفغانستان، وباكستان، وإيران.

ومع ذلك، فإن التحديات المتبقية ما زالت هائلة خلال فترة الإعداد للانتخابات البرلمانية التي ستجرى في الربيع القادم، وستكون الهدف النهائي لعملية بون. وفي هذا السياق، أود أن أناقش أربع نقاط.

أولا، ما زال الإعداد للانتخابات البرلمانية في مراحله الأولى، وينبغي التعجيل بهذه العملية. فمن أجل المحافظة على الزخم الذي ولدته الانتخابات الرئاسية الناجحة وتعزيزه، من المهم أن تجري الانتخابات البرلمانية في موعدها المقرر في نيسان/أبريل وأيار/مايو من العام القادم. ولبلوغ هذا الهدف هناك حاجة إلى المزيد من الدعم من جانب المجتمع الدولي.

ثانيا، فيما يتعلق بمسألة الأمن، يجب أن أنوه بأن عدم حدوث أية قلاقل ذات شأن أثناء الانتخابات الرئاسية كان جديرا بالملاحظة. ونود أن نعبر عن تقديرنا العميق للقوة الدولية للمساعدة الأمنية على مساهمتها في ذلك، وعلى وجه الخصوص للدور الذي قامت به قوات الأمن الأفغانية نفسها. ومن دواعي اعتزازنا أيضا أن زوارق قوات الدفاع اليابانية ما زالت تضطلع بأنشطتها في المحيط الهندي دعما لعملية الحظر البحري التابعة لعملية الحرية الدائمة لبلدان تحالف مكافحة الإرهاب في أفغانستان. ومع ذلك فإن الهجمات المتكررة في مختلف مناطق البلد تذكرنا أن حالة الأمن ما زالت غير مستقرة على الإطلاق وتحتاج إلى المزيد من التحسن. ونعتقد أن التقدم المحرز حتى الآن في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي كانت اليابان رائدة في تقديم المساعدة إليها إلى جانب الأمم المتحدة، قد ساعدت إلى حد بعيد على تهيئة بيئة ملائمة لإجراء انتخابات نزيهة. ولكن نجاح هذه العملية وحده لا يكفي لتحسين الوضع الأمني. فلا بد من إحراز تقدم عام في إصلاحات قطاع الأمن، بما في ذلك الاستمرار في تشكيل الجيش الوطني وقوات الشرطة. وبالتالي، نحن عازمون على بذل المزيد من الجهود مع شركائنا الأفغان والدوليين.

ثالثا، إننا نشعر بالقلق البالغ إزاء مشكلة إنتاج المخدرات والاتجار بها. وبينما تستمر الجهود الوطنية والدولية في هذا الشأن، فإن إنتاج محصول هائل للأفيون والاتجار به يلقيان بظلالهما على عملية السلام. وينتج عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات حصائل غير مشروعة تعيق إعادة البناء في البلد. إن اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة المخدرات وأهمية حاسمة للفعالية في توحيد البلد وبناء الدولة الأفغانية.

وفيما يتعلق بالنقطة الرابعة والأخيرة، اسمحوا لي أن أقول أنه بينما نرحب بالإنجازات التي تحققت في مختلف القطاعات في أفغانستان، إلا أننا إذا كنا نريد تثبيت السلام واستدامته، فلا بد من تقديم المزيد من المساعدة من أجل التنمية المجتمعية، وخاصة في المحافظات. ومن أمثلة تلك الجهود مبادرة أوغاتا، وهي خطة تنمية إقليمية شاملة يجري تنفيذها الآن. وبالإضافة إلى ذلك، ندرك أن إعادة تأهيل الهياكل الأساسية لا غنى عنه من أجل دعم جهود الأفغان في إعادة بناء بلدهم. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر الحالي، انتهينا من مشروع إصلاح الطريق بين كابل وقندهار،

وشرعنا في مشروع إعادة بناء الطريق من قندهار إلى هيرات. وقد بلغ مجموع المساعدات التي قدمناها إلى أفغانستان منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أكثر من ٨٠٠ مليون دولار. وما زلنا ملتزمين بمتابعة دعمنا لهذا البلد.

إن تجربة أفغانستان تعد نموذجا تجريبيا للأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتحديد كيفية تقديم الدعم وتشجيع الشعب على أخذ المبادرة في إعادة بناء دولة أصابها الانهيار. وتقترب عملية بون من مرحلتها الأخيرة، ولكن التعاون بين أفغانستان والمجتمع الدولي لا يجب أن ينتهي مع استكمال عملية بون. ونحث جميع الدول الأعضاء على تجديد وتعزيز تضامنها وتعاونها مع الشعب الأفغاني الذي يحتاج إلى دعمنا الآن أكثر من أي وقت مضى.

السيد هانيسون (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر الأمين العام على تقريره الأخير عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين، وعن تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها.

ومن الواضح أن تقدما كبيرا قد أحرز خلال السنوات الثلاث منذ التوقيع على اتفاق بون. وفيما يتعلق بالتطورات الأخيرة في القطاع السياسي، فإن اعتماد دستور أفغانستان الجديد في جمعية أفغانستان الدستورية الكبرى (لويا جيرغا) في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وإجراء الانتخابات الرئاسية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، يمثل كل منهما حدثا فارقا.

ونغتنم هذه الفرصة، كما فعل المتكلمون السابقون، لنكرر تهانينا الخالصة للرئيس حامد كرزاي على فوزه في الانتخابات الرئاسية المباشرة الأولى في أفغانستان. ونهنئ الشعب الأفغاني على الالتزام الذي أظهره بإحلال الأمن والديمقراطية في بلده. كما نثني على كل الأطراف المعنية نظرا لدورها في تنظيم الانتخابات وضمان سلامتها.

وإن المشاركة القوية للنساء في هذا التصويت، إذ تمثلن نسبة ٤٠ في المائة ممن أدلوا بأصواتهم، لأمر رائع، وخصوصا على ضوء إقصائهن المنهجي في ظل نظام طالبان.

وعلى عكس التخوفات التي كانت سائدة، خلصت بعثات المراقبة الدولية، مثل فريق دعم الانتخابات التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إلى أن عملية الانتخابات جرت بطريقة سلمية ومنظمة. وعلى الرغم من كشف بعض أوجه القصور، فقد اعتبرت أنها ذات طبيعة تنظيمية، لا تتعلق بالنزاهة. ويمكن تجاوز أوجه القصور بتطبيق الدروس المستوعبة في الأعمال التحضيرية للانتخابات المقبلة، وخصوصا الانتخابات البرلمانية والمحلية المقرر إجراؤها في ربيع عام ٢٠٠٥.

ويوضح الأمين العام في تقريره على أن تحديات عظمى مازالت قائمة. فالهجمات التي حدثت في الشهور الأخيرة واختطاف موظفي الانتخابات الدوليين دليل على الحالة الأمنية المتردية التي مازالت سائدة في أفغانستان. ويؤثر ذلك بدوره تأثيرا سلبيا على جهود إعادة البناء. وتأسف حكومة بلدي بشدة من جديد لكل الهجمات، بكل أشكالها، ضد المدنيين وموظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

إن الدراسة الاستقصائية بشأن الأفيون في أفغانستان في عام ٢٠٠٤، التي أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، تقدم وصفا مثيرا للانزعاج لما يعتبره الأمين في تقريره تهديد متزايدا للأمن الدولي والاستقرار الاجتماعي وفعالية الحكومة. فقد زادت زراعة الأفيون في أفغانستان بنسبة ٦٤ في المائة من

عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٤، مسجلة رقمين قياسيين، فقد شكلت أعلى نسبة لزراعة الأفيون في تاريخ هذا البلد وأكبر زراعات الأفيون حجما في العالم. فأفغانستان تنتج تقريبا ٩٠ في المائة من أفيون العالم. ونواصل التشديد على ضرورة تناول جميع أوجه الاتجار غير المشروع، وتحديدا القدرة الإنتاجية وطرق التجارة والمستعملين. ومن الجلي أن هذه مهمة سيشترك فيها المجتمع الدولي.

وفي الختام يسر أيسلندا، التي انضمت إلى الأمم المتحدة مع أفغانستان والسويد في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٦ كأول أعضاء الأمم المتحدة غير المؤسسين، أن تكون من بين المقدمين التقليديين لمشروع القرار الذي أعده وفد ألمانيا بشأن أفغانستان، وإنها بالفعل ملتزمة التزاما راسخا بالمساهمة في تحقيق الأمن في أفغانستان.

ففي ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، اضطلعت الوحدة الأيسلندية في القوة الدولية للمساعدة الأمنية بدور قيادي في إدارة مطار كابل الدولي حيث تُوفِر قائد المطار وبعض الموظفين الرئيسيين الآخرين، بمن فيهم موظفي إدارة الرحلات الجوية ورجال الإطفاء وأخصائيين فنيين إضافيين. وقد أحرز تقدم كبير خلال الأشهر الخمسة الماضية. فقد تم تحسين البنية التحتية للمطار و نفذت بعض الإصلاحات في مهامه التشغيلية. ويشكل هذا المرفق أحد العناصر الأساسية في نجاح عمل القوة الدولية للمساعدة الأمنية وجهود إعادة البناء المبذولة في ذلك البلد. وفي ١ شباط/فبراير ٢٠٠٥، ستسلم إدارة المطار إلى تركيا، وتتمنى آيسلند كامل النجاح لتركيا في الاضطلاع بمسؤولياتها الجديدة. وسيستمر الآيسلنديون في العمل في المطار لغاية منتصف ٢٠٠٥.

وفيما يخص استمرار مشاركة أيسلندا في الجهود الجارية الرامية إلى إعادة بناء أفغانستان، تنظر حكومة بلدي الآن في توفير موظفين لفرق إعادة البناء الإقليمية في الجزء الشمالي من البلد.

السيد دانيش – يازدي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن امتناننا إلى الأمين العام على تقريره الزاخر بالمعلومات والواضح الذي قدمه إلى الجمعية العامة بشأن مختلف أوجه الحالة في أفغانستان على مدى الإثني عشر شهرا الماضية. كما يستحق منا تفانيه وجهوده الرامية إلى تحسين الحالة في أفغانستان، وكذا جهود وتفاني ممثليه الخاصين الحالي والسابق وهما على التوالي السيد أرنو والسفير الإبراهيمي، عميق إعجابنا ودعمنا. وإننا على يقين من أن هذا الالتزام المُلهَم سيساعد الحكومة والشعب الأفغانيين في سعيهما من أجل تحقيق السلام الدائم وإعادة الأوضاع الطبيعية واستتباب الأمن في بلدهما.

يمثل عام ٢٠٠٤ حقبة جديدة في تاريخ أفغانستان. فقد عرفت البلاد، خلال هذه السنة، تطورين كبيرين وغير مسبوقين وهما موافقة الجمعية الكبرى الدستورية على دستور جديد في شهر كانون الثاني/يناير وإجراء انتخابات رئاسية ناجحة في تشرين الأول/أكتوبر. ولم يشكل هذان الحدثان التاريخيين المشهد السياسي في البلاد فحسب، بل أنهما قللا من الإغراء والشك اللذان كانا قد ظهرا لتقويض عزم الأمة الأفغانية على إنشاء مجتمع حر وديمقراطي.

ومن دواعي سرورنا لذلك أن نشهد أولى نتائج هذه العملية السياسية، التي تتمثل في انتخاب الرئيس كرزاي كأول رئيس لدولة أفغانستان ينتخب بشكل ديمقراطي. وإننا نوجه التهاني القلبية إلى الرئيس كرزاي على انتخابه ونتمنى له كل التوفيق في قيادة البلاد خلال هذه الفترة المهمة. كما نأمل جادين أن يُواصَل هذا التطور الإيجابي والحاسم بإجراء انتخابات برلمانية ومحلية مناسبة التوقيت وعادلة وحرة

وبإنشاء حكومة عريضة القاعدة وتمثيلية ومتعددة الأعراق. ولا شك أنه سيكون من الصعب والمضني الاضطلاع بهذه المهمة الكبيرة. ولهذا ينبغي أن يبذل المجتمع الدولي كافة الجهود لمساعدة الحكومة الأفغانية على إزالة العقبات الماثلة حتى تحقق ذلك الهدف.

ويشير التقرير الأخير للأمين العام بشأن أفغانستان (A/59/581) إلى التقدم المحرز والإصلاحات المقررة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وخاصة في الإدارة العامة والإدارة الضريبية ونظام التربية الوطنية. كما قامت الحكومة الأفغانية بخطوات مهمة لتنفيذ مشاريع تتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذا تطوير الجيش الأفغاني الوطني الجديد وقوة الشرطة الوطنية الأفغانية وإنشاء نظام قضائي منصف وفعال. وستتصدى هذه المشاريع للتحديات المهمة التي ظلت تواجهها البلاد لمدة طويلة.

وبالرغم من هذه الجهود الحميدة، مازال هناك الكثير الذي ينبغي عمله، فثمة تحديات كبيرة تنتظرنا. فالتهديدات الإرهابية والمتطرفة– ومعظمها من فلول الطالبان والقاعدة– والاتجار في المخدرات والأنشطة الإجرامية والعنف الطائفي، تمثل تحديات رئيسية لاستقرار البلد. وما من شك في أن تعزيز الجيش والشرطة الوطنيين الأفغانيين وتوسيع سلطة الحكومة المركزية في طول البلاد وعرضها خطوات ضرورية لا بد من مواصلتها لتوفير الأمن في جميع أنحاء أفغانستان.

وتمثل الزيادة المستمرة التي تشهدها أفغانستان في زراعة المخدرات وإنتاجها والاتجار فيها تحدياً جسيماً. وعلى الرغم من الجهود المخلصة التي تبذلها الحكومة الأفغانية، فإنها تعرض للخطر أمن البلد وتنميتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن الاستقرار الإقليمي. ولا شك في أن انعدام الأمن والاتجار في المخدرات في أفغانستان يدعم كل منهما الآخر، وهما يسهمان في الإرهاب والأشكال الأخرى للجريمة العابرة للحدود الوطنية.

وعلى الصعيد العالمي، تداخلت الخطوط بين الجريمة المنظمة الدولية والإرهاب العالمي، وازدادت الروابط بينهما خلال العقد الأخير، الأمر الذي يتحتم معه أن يبدأ المجتمع الدولي في إعادة صياغة استراتيجيته للحرب على هذين التهديدين.

ولأن فلول الطالبان والقاعدة من بين المستفيدين الرئيسيين من الأموال التي تدرها المخدرات، ثمة ضرورة مطلقة لأن يساعد المجتمع الدولي الحكومة الأفغانية على تنفيذ استراتيجيتها الوطنية الشاملة لمكافحة المخدرات، في جملة أمور، من خلال بناء المؤسسات والقضاء على زراعة الخشخاش غير المشروعة، والحد من الطلب على المخدرات غير المشروعة، وإحلال محاصيل بديلة وتعزيز إنفاذ القانون والتشجيع على سبل بديلة لكسب العيش.

وبما أن مكافحة المخدرات تكون أكثر فعالية وأقل كلفة على طول الحدود الأفغانية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم جهود الدول المجاورة لأفغانستان والدول الواقعة على الطرق المستخدمة في التهريب لكبح تدفق المخدرات غير المشروعة. وكما هو معروف، فإن جمهورية إيران الإسلامية، من جانبها، قد خاضت حرباً مكلفة ضد مهربي المخدرات المدججين بالسلاح خلال العقدين الماضيين، وهي على استعداد لمواصلة تلك الحرب المقيتة ما دامت هذه الكارثة مستمرة في الإضرار بمجتمعنا وأمننا. وكلفة هذه الحرب ليست اقتصادية الطابع فحسب. فقد فقدنا أكثر من ٣٣٠٠ من الأفراد المكلفين بإنفاذ القانون في الحرب ضد تجار المخدرات خلال الأعوام الخمسة والعشرين الماضية. وفي العام الماضي وحده، قُتل ٤٨ ضابطاً في أكثر من ٢٣٠٠ اشتباك بالأسلحة مع تجار المخدرات.

ونتيجة لتلك السياسة الحازمة، تقف إيران في الطليعة في الحرب ضد المخدرات على مستوى العالم. ومع ذلك، لا يمكننا أن نخفي الحقيقة المرة، وهي أنه رغم حملتنا الباهظة التكلفة والمكثفة ضد تلك الآفة، تصاعد تهريب المخدرات خلال العام المنصرم نتيجة ازدياد زراعة المخدرات وإنتاجها في أفغانستان. وحتى تواصل إيران كفاحها المرير ضد مهربي المخدرات، لا غنى عن الدعم الدولي، ولاسيما تعاون البلدان المجاورة.

لقد أصبحت زراعة المخدرات وإنتاجها مصادر دخل رئيسية للعديد من المزارعين والمنتجين، مما يقلل من الحافز للبحث عن مصادر بديلة مشروعة للدخل. وهذا يصدق بصفة خاصة على حالة أفغانستان، حيث أدى انعدام الأمن وانهيار البنية الأساسية الاقتصادية إلى انتشار البطالة والفقر وتقلص الأنشطة الاقتصادية في البلد. وعليه، فإن عملية إعادة إعمار أفغانستان تمثل أولوية ينبغي تنفيذها بفعالية في جميع الميادين.

ولا بد للمجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة، من مضاعفة جهوده لتقديم المساعدة الدولية لتنمية أفغانستان وإعادة إعمارها. وإيران، من جانبها، لديها دور وحضور نشطان في عملية إعادة إعمار أفغانستان، وهي تسعى جاهدة للوفاء بالوعد الذي قطعته على نفسها في مؤتمر طوكيو المعني بتقديم المساعدة لإعادة إعمار أفغانستان. وفي هذا الصدد، تشارك جمهورية إيران الإسلامية في أنشطة شتى للبنية التحتية في أفغانستان، بما في ذلك مشاريع الكهرباء وشق الطرق وتدريب الأيدي العاملة والخدمات الإنسانية.

وعموماً، فإن إسهامات إيران في إعادة إعمار أفغانستان بلغت قيمتها قرابة ١٥٠ مليون دولار خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وفي نفس الوقت، نشارك حالياً في أكثر من ٤٠ مشروعاً في كل من إيران وأفغانستان للمساعدة على النهوض بالتجارة الخارجية في ذلك البلد غير الساحلي. وتجدر الإشارة إلى أن جسر ميلاك، الذي صممته إيران وقامت ببنائه على الحدود بين البلدين، تم تدشينه في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الحالي. والجسر، الذي يعرف أيضاً بجسر الحرير، يؤدي دوراً رئيسياً في تنمية التجارة وتسهيلها مع أفغانستان.

وقد تم تدشين عدد من المشاريع الصغيرة، وخاصة تلك التي توفر الطاقة الكهربائية، لمساعدة ٤٠٠٠ أسرة تعيش على مقربة من الحدود الإيرانية- الأفغانية. كما تعاونت إيران تعاوناً كاملاً مع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، ومع حكومة أفغانستان، في عملية مشاركة اللاجئين الأفغان في الخارج والمقيمين في إيران في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ٩ تشرين الأول/أكتوبر. وقد تمكن اللاجئون الأفغان في إيران من الإدلاء بأصواتهم أمام قرابة ١ ٠٠٠ مركز للاقتراع في ٢٥٠ موقعاً في سبع من المدن الرئيسية في بلدنا.

أما فيما يتعلق بالعودة الطوعية للاجئين من جمهورية إيران الإسلامية إلى أفغانستان، فإننا نلتزم التزاماً تاماً بتنفيذ الاتفاق الثلاثي الأطراف الذي وقعناه مع الحكومة الأفغانية ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين. وفي نفس الوقت، ينبغي للحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي اتباع نهج أشمل للمساعدة على إرساء أساس مستقر لعودة اللاجئين.

ولا يسعني أن أختتم بياني بدون أن أشدد على اعتزامنا الاستمرار في مساعدة الحكومة والشعب في أفغانستان في التغلب على التحديات الجسيمة التي ما زالا يواجهانها. وينبغي للمجتمع الدولي أيضاً أن يرعى تعاوناً أكبر وأوثق برعاية هذه المنظمة العالمية لتوطيد السلام والأمن والاستقرار في أفغانستان.

وفي ضوء موقفنا المبدئي، فإننا ننضم إلى مقدمي مشروع القرار A/59/L.44، ونعرب عن تقديرنا للوفد الألماني على عمله الممتاز في إعداد مشروع القرار ووضعه في صيغته النهائية.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): يوافق هذا الأسبوع الذكرى السنوية الثالثة لاتفاق بون التاريخي الذي كان نقطة التحول في انتقال أفغانستان من الحرب إلى السلام. وقد عملت باكستان مع المجتمع الدولي بشكل وثيق في تنفيذ عملية بون. ففي خلال العام الماضي، استوفى معياران هامان للقياس في هذه العملية — هما إنجاز العملية الدستورية بنجاح، وإجراء الانتخابات الرئاسية في أفغانستان. وتنصيب الرئيس حامد كرزاي هذا الأسبوع رئيسا منتخبا لأفغانستان كان برهانا للخطوات الناجحة في عملية بون. وقد زار الرئيس مشرف كابل الشهر الماضي ليهنئ الرئيس كرزاي شخصيا.

ورغم أن عملية بون ماضية في مسارها، يبقى الأمن أخطر تحد للسلم والازدهار في أفغانستان. ونشكر الأمين العام على تقريره المفيد. إنه يحدد التهديدات الرئيسية التالية لأمن أفغانستان: الهجمات المتطرفة أو الإرهابية، وأعمال العنف الحزبية بين قوات الميليشيات، وغيرها من أعمال العنف والتهديدات التي تشكلها العناصر الإجرامية على الأمن البشري، لاسيما العناصر الضالعة في الاتجار بالمخدرات.

وفي رأينا أن أخطر تهديد يأتي من أمراء الحرب وميليشيات الفصائل، والعلاقة بينهم وبين تجار المخدرات. لذلك ينبغي اتخاذ تدابير قوية وإجراءات حازمة للتصدي لتلك التهديدات. وتشمل هذه التدابير نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشكل شامل لجميع ميليشيات الفصائل وتجريد كابل من السلاح. وستبقى عملية بون غير مكتملة حتى يتحقق ذلك. ولتسهيل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، من الضروري ضمان وجود قوي للقوة الدولية للمساعدة الأمنية والتعجيل بإنشاء جيش وشرطة ووكالات ومؤسسات أمنية واستخبارية محترفة ومتكاملة عرقيا. ومن الضروري أن تُبسط سلطة الدولة على كل أرجاء البلد. وسياسة المصالحة الوطنية التي ترمي إلى إشراك جميع الأفغان الراغبين في المشاركة في إعادة بناء البلد ستساعد أيضا في عملية الوحدة الوطنية.

وتدرك باكستان التهديد الخطير لأمن أفغانستان من عودة ظهور القوى المتطرفة، بما في ذلك فلول الطالبان وتنظيم القاعدة. ومافتئنا نعمل بشكل وثيق مع سلطات الولايات المتحدة وأفغانستان من خلال اللجنة الثلاثية لتعزيز الأمن على طول الحدود بين باكستان وأفغانستان. ولقد نشرت باكستان أكثر من ٧٥ ٠٠٠ جندي على طول هذه الحدود الوعرة الممتدة على مسافة ٢ ٥٠٠ كيلومتر. وأُجريت عمليات مكثفة لمكافحة الإرهاب. وأسرنا أكثر من ٦٠٠ عنصر إرهابي من تنظيمي القاعدة والطالبان. وللأسف، فقدت باكستان ٢٠٠ جندي وشرطي في تلك العمليات. ومن أجل إحراز نجاح تام في هذه العمليات، من الضروري أن يُضاهى الوجود الأمني الباكستاني الكبير بوجود أمني مماثل على الجانب الأفغاني من الحدود الدولية.

إننا نرحب بالنهج الجديد المتبصر لحكومة الرئيس كرزاي القائم على الفصل بين الأفغان العاديين والإرهابيين، الذين مازالوا يتحدون سلطة الحكومة المركزية. فالمصالحة الوطنية في أفغانستان تقتضي الآن نهجا جديدا، نهجا يحطم أغلال الحرب ويصبو إلى بزوغ فجر السلام والاستقرار في أفغانستان.

لقد استضافت باكستان خلال العقدين الأخيرين ملايين اللاجئين الأفغان بدون مساعدة تُذكر من المجتمع

الدولي. ونحن سعداء بإعادة العديد منهم إلى وطنهم طواعية في السنوات القليلة الماضية. ولكننا مازلنا قلقين إزاء تباطؤ عملية الإعادة هذه، وذلك بسبب انعدام الأمن في أفغانستان، وكذلك بسبب غياب الفرص الاقتصادية للعائدين. ولضمان عمليات عودة مستدامة، نأمل أن تستهدف عمليات الإنعاش والتعمير على وجه الخصوص المناطق الريفية التي ينحدر منها أغلب اللاجئين.

لقد كان أول شخص يدلي بصوته في الانتخابات الرئاسية الأفغانية امرأة أفغانية عمرها ١٩ عاما في باكستان. ونأمل للاجئين الأفغان في باكستان وإيران — الذين يمثلون ٢٠ إلى ٣٠ في المائة من السكان الأفغان — أن يتمكنوا من ممارسة حقهم الديمقراطي في التصويت في الانتخابات البرلمانية المقبلة مثلما فعلوا في الانتخابات الرئاسية الأفغانية. فمن الواضح أنه لا يمكن حرمان هذه النسبة الكبيرة من السكان الأفغان من حق الاقتراع. ونحث السلطات الأفغانية والدولية بشدة على وضع الترتيبات اللازمة لاقتراع اللاجئين الأفغان من خارج البلد في الانتخابات البرلمانية. وباكستان مستعدة لمساعدتها في هذه العملية.

يعتمد السلام والاستقرار في أفغانستان على الأمن وعلى وجود عملية سياسية مستقرة، ولكن ذلك لا يمكن أن يستمر إلا من خلال التعمير والتنمية. وفي هذا السياق، يظل مستوى جهود التعمير والإصلاح في أفغانستان غير كاف ومخيبا للآمال.

إن الفراغ الاقتصادي يملأ الآن بإنتاج المخدرات والاتجار بها على نحو غير مشروع. ولابد أن يكافح المجتمع الدولي المخدرات غير المشروعة وأن ينّشط جهود التعمير في أفغانستان في آن واحد. وعلاوة على ذلك، لابد من استراتيجيات شاملة لمكافحة المخدرات تسعى إلى توفير سبل عيش بديلة للمزارعين الأفغان تدر لهم دخلا، وتثنيهم عن إنتاج الخشخاش. وسيتطلب الأمر أيضا بذل جهود لخفض الطلب على المخدرات الأفغانية في بلدان المقصد النهائي، وكذلك لمكافحة الاتجار غير المشروع بسلائف المخدرات، التي تؤدي دورا أساسيا في إنتاج المخدرات.

لقد تعهدت باكستان في مؤتمر طوكيو بالمساهمة في تعمير أفغانستان بأكثر من ١٠٠ مليون دولار على فترة خمس سنوات. وسنوجه مساعدتنا إلى المجالات التي تحددها الحكومة الأفغانية وعبر قنوات هذه الحكومة. علاوة على ذلك، قدمنا إلى أفغانستان تسهيلات في مجال تجارة المرور العابر. وتتجاوز الآن التجارة الثنائية بين باكستان وأفغانستان أكثر من بليون دولار. كما أننا نبحث مع الحكومة الأفغانية إمكانيات التعاون وفرص الاستثمار مع القطاع الخاص، خاصة في مجالات مثل الأسمنت والمستحضرات الصيدلانية والبضائع الاستهلاكية. وتؤيد باكستان بقوة تنفيذ مشروع أنابيب الغاز بين باكستان وأفغانستان وتركمانستان. كما نرحب بكل المبادرات الأخرى الرامية إلى إدماج أفغانستان اقتصاديا مع جاراتها وفي الهياكل الاقتصادية الإقليمية.

أخيرا، أود أن أؤكد مجددا دعم باكستان الكامل والمطلق لعملية بون وحكومة الرئيس كرزاي. وتؤيد باكستان جهود السيد كرزاي الرامية إلى المصالحة الوطنية وتعمير بلده. ولا يمكن الشك في أن أفغانستان القوية والمستقرة والمزدهرة تصب في مصلحة باكستان الوطنية والحيوية. لذلك لن ندخر وسعا في المساعدة على تحقيق ذلك. وباكستان عازمة على العمل بنشاط مع المجتمع الدولي لتعزيز السلام والاستقرار والتعمير والتنمية الاقتصادية في أفغانستان.

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): تم أمس تنصيب السيد حامد كرزاي بصفته أول رئيس منتخب على

الإطلاق لأفغانستان – وهذه علامة بارزة في تاريخ هذا البلد. لقد أُنيطت بالرئيس كرزاي ولاية قوية حتى يتصدى للتحديات الصعبة التي يواجهها هذا البلد. وهناك أهمية حيوية لوجود التزام طويل الأجل من المجتمع الدولي. وترحب النرويج بالشراكة القائمة بين أفغانستان والمجتمع الدولي التي أُعيد تأكيدها في مؤتمر برلين في وقت سابق من هذا العام.

ومن دون أمن لن تكون هناك تنمية، ومن دون تنمية، لن يكون هناك أمن. والحالة الأمنية الهشة تؤكد الحاجة إلى جيش وطني وقوة شرطة ونظام عدالة قادر على العمل. ونحن الحكومة الأفغانية على الإسراع بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ورغم أن ملكية الأفغان لأمرهم مسألة أساسية، يجب أن يقدم المجتمع الدولي دعما كبيرا لإصلاحات القطاع الأمني. وستواصل النرويج المساعدة في تدريب الشرطة الأفغانية في إطار مشروع الشرطة الذي تقوده ألمانيا.

وإلى أن يتم التعزيز الكافي للمؤسسات الأمنية الأفغانية، هناك حاجة إلى وجود القوات الأمنية الدولية. وللقوة الدولية للمساعدة الأمنية دور حيوي تؤديه في كفالة الاستقرار في البلد. وبسط الأمن في المقاطعات أمر أساسي. وفي ذلك الصدد يقع على عاتق أفرقة التعمير الإقليمية دور مهم تؤديه بتوفير الأمن وبسط سلطة الحكومة المركزية.

إن أفغانستان هي الأولوية العليا لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وأولوية النرويج ستتفق تماما مع سياسة الناتو. وسنظل ملتزمين بالاحتفاظ بوجود عسكري في أفغانستان من خلال إسهامنا في القوة الدولية للمساعدة الأمنية في كابل ومشاركتنا في أفرقة من فرق التعمير الإقليمية في شمال أفغانستان.

ويشكل اقتصاد المخدرات الذي يتوسع تحديا رئيسيا، ويجب أن تكون مكافحته الأولوية العليا لنا جميعا. فهو يفسد المسؤولين الحكوميين ويقوض الأنشطة الاقتصادية الشرعية والقانونية. وإذا سمح للمتربحين من المخدرات بمواصلة أعمالهم، ستكون العواقب مدمرة وستتخطى إلى حد كبير حدود أفغانستان. وسنشعر بتأثيرها في مجتمعاتنا أيضا من خلال زيادة إدمان المخدرات.

وتؤيد النرويج الاستراتيجية الأفغانية الوطنية لمكافحة المخدرات وتحث الحكومة الأفغانية على الالتزام تماما بتنفيذها. والجهود الدولية المنسقة تحت زعامة المملكة المتحدة محل تقدير أيضا. وتزيد النرويج دعمها لأنشطة مكافحة المخدرات.

وفي العام الماضي شهدنا زيادة في عدد الهجمات على العاملين في مجال المساعدة التابعين للأمم المتحدة والمدنيين وكان معظمهم من الأفغان. وهذا أمر غير مقبول وهناك حاجة لجهود متسقة لعكس مسار هذا الاتجاه الذي يتعارض مع أهم مبادئ القانون الإنساني الدولي.

وقد عبرت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية عن مشاعر القلق بشأن المزج بين الدورين العسكري والمدني. وتلك القضية المعقدة تؤكد الحاجة إلى تعزيز التنسيق المدني العسكري لضمان تكامل الأعمال وكفالة احترام الولايات المختلفة للأطراف المدنية والعسكرية.

لقد أدت السلطات الأفغانية والأمم المتحدة، بالتعاون مع القوات الأمنية الوطنية والدولية دوراً مهما في الانتخابات الرئاسية التي كانت خطوة مهمة في اتجاه إقامة ديمقراطية تعددية ومستقرة. وتشكيل حكومة جديدة تتسم بالكفاءة وتمثل التنوع العرقي في البلد سيكون أساسيا لتعزيز المصالحة الوطنية قبل الانتخابات البرلمانية والمحلية.

ولا يمكن أن يتحقق السلام في أفغانستان من دون التعاون من البلدان المجاورة لها. ويجب على جميع الموقعين على إعلان كابل وبخصوص علاقات حسن الجوار ضمان تنفيذهم الكامل للإعلان.

وترحب النرويج بالتقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان وبالعمل الحيوي للجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان. ومع ذلك، يظل هناك الكثير مما يتعين إنجازه. يجب السماح للمرأة بالمشاركة في جميع جوانب عملية التعمير وإعادة البناء. والنرويج مستعدة للعمل بوصفها شريكا مع أفغانستان في تنفيذ الاتفاقية المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتنفيذ الدستور الجديد. وينبغي للتشريعات والممارسات القضائية أن تعبر عن الدستور مع الاحترام الواجب لدور الإسلام المقبول لجميع الأفغان.

إن عودة ما يقرب من ثلاثة ملايين لاجئ وشخص مشرد داخليا إنجاز كبير ولكنها أيضا عبء على المجتمعات المحلية. وبالتالي فإن التعمير والتنمية الاجتماعية الاقتصادية تحديان رئيسيان. ومن الحيوي أن تظهر نتائج كبيرة وأن يظهر وجود الحكومة المركزية في المقاطعة. ونرحب بجهود وضع ورقة لإستراتيجية الحد من الفقر بوصفها جزءا لا يتجزأ من الخطط الإنمائية.

إن أفغانستان أحد المتلقين الرئيسيين للمساعدة النرويجية، واعتبارا من ٢٠٠٤ أصبحت أحد البلدان الشركاء لنا في التعاون من أجل التنمية. والنرويج مؤيد قوي لآليات التمويل المشترك مثل الصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان وذلك لتعزيز الملكية الأفغانية وتحسين التنسيق مع المانحين. ولا يمكن دعم القيادة الأفغانية إلا من خلال دعم الحكومة وليس من خلال تنحيتها جانبا ولذلك نحن نوجه جزء كبيرا من مساعدتنا من خلال الصندوق الاستئماني ونحث المانحين الآخرين على أن يحذو ذلك الحذو.

والتزام أفغانستان باتفاق بون وبإعلان برلين شرط أساسي لمواصلة المساعدة الدولية. والمشاركة الكبيرة في الانتخابات الرئاسية علامة واضحة على تصميم شعب أفغانستان على أن يمسك في يده بزمام شؤون بلده. ويجب ألا نخذله.

السيد سين (الهند) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفد بلدي بهذه الفرصة للمشاركة في المناقشات السنوية في الجمعية العامة بشأن الحالة في أفغانستان وتأثيراتها على السلم والأمن الدوليين، وبشأن المساعدة الدولية لتعمير أفغانستان.

لقد كانت الانتخابات الرئاسية في أفغانستان، إحدى العلامات البارزة الأخيرة، ولكنها الأهم في عملية بون، حدثا مميزا في تاريخ أفغانستان. فقد مارس ما يربو على ثمانية ملايين مواطن أفغاني، ٤٠ في المائة منهم كانوا من النساء، حقوقهم في الانتخابات. وبذلك، تحدى الشعب الأفغاني تهديد الإرهاب والتزم تماما بممارسة الديمقراطية. ورفض أيضا المحاولات المتكررة للعناصر الرجعية لاستعادة أيديولوجية التعتيم والبغضاء والعنف.

وتشيد الهند بالشعب الأفغاني على العملية الناجحة التي انتخب من خلالها الرئيس كرزاي بأغلبية كبيرة. وهنئ الرئيس كرزاي على تنصيبه بالأمس بوصفه أول رئيس منتخب ديمقراطيا لأفغانستان.

والمهام التالية في العملية السياسية هي تشكيل حكومة جديدة وإجراء انتخابات برلمانية وإقليمية ومحلية. ونحن نتطلع إلى ظهور حكومة مركزية قوية توطد سلطتها وتكفل إحراز تقدم إضافي صوب تحقيق الأمن والاستقرار ونجاح عملية التعمير. ولا يتطرق إلينا أي شك في أن الحكومة الجديدة ستكون ممثلة للتنوع العرقي والثقافي والجغرافي في البلد. وبذل الجهود من أجل المصالحة والوحدة الوطنية أمر أساسي إذا كان لأفغانستان أن تنجح في مسعاها

في بناء دولتها. ونتطلع إلى النظر عمليا في الانتخابات البرلمانية والإقليمية والمحلية، وإجرائها في جو خال من التلاعب أو التزوير.

إن تقرير الأمين العام بشأن هذا البند (A/59/581) الصادر عملا بقراري الجمعية ٥٨/٢٧ ألف وباء، يوفر نظرة عامة مفيدة للتطورات السياسية والإنسانية الرئيسية في أفغانستان منذ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ حتى تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤ ويمكن لنا أن نشيد بالتحليل الواضح للقضايا الاجتماعية والاقتصادية والتعميرية. ومع ذلك، نعتقد أن إصدار الأمم المتحدة رسالة أشد أن يكون ملائما وضروريا للمجتمع الدولي لكي يكفل الاستقرار في أفغانستان. ويبرز التقرير في فقرته ١٢ أنه قد ”تدهورت حالة الأمن في الجنوب والجنوب الشرقي لدرجة عدم تمكن وصول جماعة تقديم المساعدات إليها وتكرر استهداف الهجمات لموظفي الحكومة“. وإن واقع الحالة الأمنية الحالية في أفغانستان أكثر خطورة من ذلك.

لا تزال عملية السلام والاستقرار في أفغانستان هشة. وبينما لم تقع أحداث عنف خطيرة في يوم الانتخابات، فإن الطفرة في العنف العسكري قبل الانتخابات وفي الفترة منذ الانتخابات تكشف أن الإرهاب الذي يرتكبه عناصر الطالبان والقاعدة وحزب الله لا يزال يشكل المصدر الرئيسي لعدم الأمن في أفغانستان. وإن أنشطة هذه العناصر بتأييد من الخارج، قد قوضت جهود التعمير، وخاصة في المقاطعات الجنوبية والجنوبية الشرقية. والهجمات المتزايدة من العناصر الإرهابية لا تزال تشكل أكبر خطر على أمن وسلامة أفغانستان فحسب، ولكنها تشكل أيضا خطراً رئيسيا على الأمن والسلام الإقليميين والدوليين.

وحقيقة أن التقرير يكاد لا يشير إطلاقا إلى الإرهاب والى التهديد الذي يفرضه على أفغانستان وعلى أمنها تعطي الانطباع بأن هذا الأمر لم يعد شاغلا لأفغانستان، ولا للأمم المتحدة، ولا للمجتمع الدولي. علاوة على ذلك، تبدو الأمم المتحدة، بسبب غياب الإشارة تلك، تتنصل من مسؤوليتها الأولية عن الاضطلاع بدور مركزي غير متحيز في النهوض بالسلام والاستقرار في أفغانستان، حسبما يفرض عليها قرار الجمعية العامة.

وفي الوقت ذاته، بشر نجاح برنامج نزع السلاح، المتمثل في التسريح الكثيف وتجميع الأسلحة الثقيلة، ببزوغ فجر واقع جديد. ويظهر أن قادة الفصائل بدأوا يطبقون دروس الديمقراطية على الوضع المحلي ووصلوا إلى قناعة شخصية بتولي السلطة عن طريق صناديق الاقتراع لا عن طريق الرصاص. وإن العنف بين الفصائل لا يمكن أبدا أن يشكل خطرا على مصير أفغانستان بالطريقة التي شكلها ولا يزال يشكلها النشاط الإرهابي التطرفي. لكن التوجهات الحديثة تبين أن ذلك يشكل خطرا أقل مما كان يتصور في الماضي.

مشروع القرار (A/59/L.44)قيد النظر الآن، الذي تم التوصل إليه بعد مشاورات واسعة فيما بين الدول الأعضاء، يدعو حكومة أفغانستان إلى أن "تستمر" بمساعدة المجتمع الدولي، ”في التصدي للخطر الذي يهدد أمن واستقرار أفغانستان، على أيدي عملاء القاعدة والطالبان وغيرهما من الجماعات المتطرفة". ومن الواضح أن استمرار الوجود الدولي في هذه المرحلة سيكون مطلوبا. غير أن الاستقرار الطويل الأمد للبلد سيتطلب تمكين السلطات المركزية الأفغانية، وتعزيز مؤسسات الأمن الوطنية التي يقودها الأفغان والراسخة في الواقع الأفغاني القائم على الأرض. ومن سوء الحظ أن تلك العملية لا تتحرك بالسرعة المنشودة.

ونظل أيضا نشعر بقلق عميق من الزيادة المستمرة في زراعة وإنتاج وتهريب العقاقير المخدرة في أفغانستان.

واستنادا إلى نتائج مسح عام ٢٠٠٤ لخشخاش الأفيون، الذي أجراه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ارتفعت زراعة الأفيون في أفغانستان بنسبة الثلثين هذا العام. وهذا يمكن أن يقوض تعمير أفغانستان السياسي والاقتصادي، وأن تترتب عليه تداعيات محتملة للمنطقة وفيما وراءها. ونتفق مع الأمين العام على الحاجة إلى بذل جهود إضافية من قبل البلدان التي تهرب عبرها منتجات الأفيون والمناطق التي تشكل فيها إساءة استعمال الهيروين مشكلة كبيرة.

وفي ضوء روابط الصداقة والتعاون التاريخية التي تربطنا بأفغانستان والشعب الأفغاني، قدمت الهند مساهمة كبيرة لجهود تعمير أفغانستان. ورغم قيودنا وحقيقة أننا لسنا بلدا مانحا تقليديا، يصل التزامنا الحالي تجاه أفغانستان للفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٨ إلى ٤٠٠ مليون دولار، بما في ذلك مليون طن من القمح.

وبالشراكة مع الحكومة الأفغانية بدأت الهند تنفذ مشاريع في عدد من القطاعات، بما فيها النقل والطيران المدني وتكنولوجيا المعلومات والصحة والتعليم والزراعة والإعلام والبث الإذاعي والاتصالات السلكية واللاسلكية ونقل الطاقة والصيرفة والتنمية الحضرية وموارد المياه والصناعة وتعبيد الطرق. وتنفذ الهند أيضا برنامجا واسعا لإعادة بناء القدرة المؤسسية حصل بموجبه أكثر من ٧٨٠ أفغانيا على التدريب في الهند في شتى الميادين. وقد عادت مشاريعنا بالفائدة على الناس في كل أنحاء أفغانستان تقريبا.

وفي الفترة القادمة نتوقع أن نركز بقدر أكبر على مشاريع في قطاع البنية التحتية، بما في ذلك الطرق ومحطات الطاقة. وبرنامج المساعدة الاقتصادية الهندي في أفغانستان يهتدي بالأولويات الأفغانية والتملك الأفغاني. وعلاقاتنا مع أفغانستان ثنائية ومباشرة. والمبدأ الأساسي لتعاوننا مع أفغانستان يظل رغبتنا الوحيدة في رؤية أفغانستان تبرز كبلد قوي متحد مستقل مزدهر. ونود أن نرى توطيدا تاما لأركان السلطة من قبل الحكومة المركزية. وإن جهودنا في التعمير والقطاعات الأخرى ستظل موجهة نحو تلك الغايات.

وتسهيلا للوفود المهتمة، وضعنا نسخا بجانب قاعة الجمعية العامة لمنشور معنون ”الأفغان في المقام الأول: الجهود الهندية في أفغانستان“، يتضمن وصفا تفصيليا لبرنامج المساعدة الهندي في أفغانستان.

وكجزء من جهودنا لتشجيع التبادل التجاري مع أفغانستان وقعت الهند معها اتفاق أفضليات تجارية في آذار/مارس ٢٠٠٣ ينص على إعفاء المواد التصديرية الأفغانية من الضرائب أو تخفيضها.

إن انتقال أفغانستان من العقيدة الأصولية الرجعية إلى الديمقراطية والتنمية كان مثار إعجاب. مع ذلك لا يسع المجتمع الدولي أن يسمح لنفسه بأن ينسى أن التحديات التي تعترض مستقبل أفغانستان واستقرارها تظل صعبة وخفية وراسخة الجذور. فلم يمض وقت طويل على إلحاق الهزيمة بالطالبان والقاعدة، لكنهما لم يدحرا. فقوى الإرهاب والتطرف تلك ما زالت تشكل أعظم تهديد لوجود أفغانستان ذاته. ويجدر بالمجتمع الدولي لا أن يعترف فحسب بطابع ذلك التهديد، بل أن يتصدى له أيضا بصورة مباشرة.

وأود أن أقتنص هذه الفرصة لأعرب عن مؤازرة بلدي القلبية لروح الزعامة التي أظهرها الرئيس كرزاي في خدمة بلده على النحو الأمثل. والهند، شأنها شأن البلدان الأخرى التي تشاطرها التفكير، تقف وراء أفغانستان القوية المتحدة المتمتعة بالسيادة والاستقلال.

السيد روك (كندا) (تكلم بالفرنسية): تود كندا أن تشكر الأمين العام على تقريره عن الحالة في أفغانستان

وآثارها على السلم والأمن الدوليين. وأود، بالنيابة عن حكومة كندا، أن أتقدم بالتهانئ للرئيس كرزاي بمناسبة تنصيبه يوم أمس رئيسا لجمهورية أفغانستان. نتمنى له كل نجاح في رئاسته.

يرسم تقرير الأمين العام (A/59/581) صورة مفيدة للتقدم المحرز حتى اليوم في أفغانستان وللتحديات المتبقية.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن الارتياح الذي نشعر به الآن بعد الإفراج، أخيرا، عن موظفي الأمم المتحدة الرهائن الذين كانوا محتجزين في أفغانستان. إننا نتعاطف معهم الآن إذ يستردون عافيتهم بعد هذه المحنة. وندين بشدة أخذ الرهائن بصفته عملا مقيتا من أعمال الإرهاب. هذه الأعمال الجبانة تهدد بضياع المنجزات التي حققناها حتى اليوم. ونثق بأن مختطفي الرهائن سيحاسبون أمام العدالة. وذلك سيبعث برسالة مهمة لكل من يرغب في مساعدة أفغانستان بأن تلك الأعمال لن يتسامح معها.

تشعر كندا بالقلق من التهديدات المستمرة والعنف المتواصل الموجه ضد العاملين في المنظمات الإنسانية والإنمائية في أفغانستان. وفي عام ٢٠٠٤ فقد ما يقرب من ٥٩ من العاملين في المنظمات غير الحكومية وفي الانتخابات أرواحهم. ولا يجوز السماح بالإفلات من العقاب لمرتكبي تلك الأعمال. ولا بد من بذل قصارى الجهود لكفالة الوصول الآمن غير المعرقل أمام هؤلاء الموظفين، ليتسنى لهم أن يواصلوا تأدية عملهم الهام.

وإننا إذ نسلم بأن أفغانستان لا تزال في حالة ضعف، فإننا نشعر بالارتياح للتقدم الرائع الذي حققته أثناء السنة الماضية. ويمثل اعتماد دستور وانتخاب رئيس للجمهورية مرحلتين فاصلتين في انتقال أفغانستان إلى الديمقراطية. وحقيقة أن الانتخابات قد جرت دونما أي حادثة تقريبا لشهادة على طول الشوط الذي قطعه البلد في فترة قصيرة جدا. لقد شقت أفغانستان، بمساعدة المجتمع الدولي، طريقا يمكّنها من أن تصبح دولة مستقرة ديمقراطية مكتفية ذاتيا. إننا نعرف أن ذلك الطريق سيكون طويلا وحافلا بالعقبات في بعض الأحيان، لكن كندا عاقدة العزم على مواصلة المسيرة ودعم أفغانستان.

وتتفق كندا مع الأمين العام على أن الحاجة تقوم إلى إنجاز الكثير صوب الهدف النهائي، هدف تقوية قدرة الحكومة في جميع الأصعدة وبسط سلطتها على جميع أرجاء البلد. وتدرك كندا، من خلال النهج الذي تتبعه، أن هناك مجموعة كاملة من العوامل – بما فيها إصلاح قطاع الأمن، وتعزيز حقوق الإنسان، والحكم الصالح والإعمار الاقتصادي – التي يعزز بعضها البعض الآخر وبالتالي يجب تناولها في وقت واحد إذا أردنا إجراء تغيير مُجد يمكن استدامته في أفغانستان.

(تكلم بالانكليزية)

تعد أفغانستان المتلقي الأكبر للمعونة الثنائية من كندا: فمنذ عام ٢٠٠١ خصصت كندا مبلغ ٦١٦ مليون دولار، سيتم إنفاق آخر ٢٥٠ مليون دولار منه خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩. وقد احترمت كندا طلب حكومة أفغانستان فقدمت المساعدة من خلال برامج الأولوية الوطنية. وتواصل كندا أيضا تقديم مساهمة هامة للقوة الدولية للمساعدة الأمنية التابعة لحلف شمال الأطلسي. وقد قاد هذه القوة الكندي، الفريق رك هيلير، بمهارة وقدرة عاليتين في الفترة من شباط/ فبراير إلى آب/أغسطس ٢٠٠٤. ومساهماتنا المقدمة إلى القوة الدولية للمساعدة الأمنية، إضافة إلى مشاركتنا المتواصلة في جهود التحالف باعتبارها جزءا من عملية الحرية الدائمة، تساعد في تحسين البيئة الأمنية، وتسمح بمواصلة الإعمار وتفسح المجال أمام الحكومة لبسط سلطتها حقا. وكندا تخطط لعمل المزيد. وكما أعلن رئيس

الوزراء مارتن خلال زيارته إلى الجمعية العامة قبل بضعة أشهر، سنقوم بإيفاد فريق لإعمار المقاطعات في عام ٢٠٠٥ كجزء من الجهد الدولي للمساعدة في تهيئة الظروف اللازمة لكفالة التقدم المتواصل.

وعلى الرغم من تلك الجهود، ندرك تماما وجود تحديات معقدة، مثل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وجهود مكافحة تجارة المخدرات، والتهديد الذي يفرضه قادة الميليشيات غير المتعاونين. وهنالك أيضا تعزيز وحماية حقوق الانسان وبناء مؤسسات حكم قوية في جميع أرجاء أفغانستان.

إن تجارة المخدرات بحد ذاتها تثير القلق. وهي لا تشكل قضية أفغانية محلية فحسب، بل قضية دولية. وسيكون نجاح الأفغان والمجتمع الدولي في معالجة تلك القضية مفتاح تعزيز آفاق السلم والاستقرار الطويلي الأمد. وإن الجهود المبذولة لكبح إنتاج المخدرات والاتجار بها أعيقت بسبب الوجود المحدود للحكومة المركزية خارج كابل وبسبب الافتقار إلى البدائل الاقتصادية الملائمة، لا سيما في التنمية الريفية. وإن بعض قادة الميليشيات، بتعزيزهم لسلطتهم عن طريق الأرباح الناجمة عن تجارة المخدرات والسيطرة على عائدات الجمارك، قد لا يضطرون إلى الامتثال لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وللتوجيهات الحكومية الأخرى.

وبينما يظل الأمن الشاغل الحقيقي والمباشر، فإننا لا يمكننا تجاهل قضايا أخرى ذات أهمية مساوية، مثل تعزيز وحماية حقوق الانسان، لا سيما حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، وبناء الأطر القانونية السليمة مع تحقيق العدالة لجميع الأفغان، وإنشاء مؤسسات حكم خاضعة للمساءلة، وتطوير أسباب الرزق الملائمة، التي بدونها سيتعذر الحفاظ على مكاسب أفغانستان وسيفقد المجتمع الدولي استثماره.

وندرك أننا بحاجة إلى مواصلة العمل مع الحكومة الأفغانية على جميع الأصعدة للمساعدة في تعزيز قدرتها على الحكم بفعالية وشفافية وديمقراطية. إن شرعية ومصداقية مؤسسات الحكم الأفغاني الجديدة حاسمتان. وفي جهد لمساعدة الحكومة الأفغانية المركزية على بناء شرعيتها، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم تلك الحكومة في إنشائها سلسلة من الآليات لتهميش السلوك غير المشروع ومعالجة مظالم الماضي بإنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب. لذا فإننا نرحب بالتزام الرئيس كرزاي باختيار مجلس وزراء يعبر عن تلك المبادئ، وننادي ببذل جهد مكثف لإرساء أسس هيكل قانوني سليم والأخذ بنهج حسن التوقيت ومتعاقب للعدالة الانتقالية.

وكما هو الحال في بلدي، يكتسي تدقيق إجراءات الحكومة من قبل جهات مستقلة أهمية في أفغانستان. وتؤيد كندا العمل الذي تقوم به السيدة سيما سمار واللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان. ونود أن نؤكد على أن استقلالية اللجنة تظل ضرورية لنجاحها في كفالة احترام حقوق الانسان في أفغانستان وفي معالجة انتهاكات حقوق الانسان في الماضي. ونحث حكومة أفغانستان على إضفاء الطابع الرسمي على تلك المؤسسة.

ومن بين الأولويات العاجلة كفالة إرساء الأسس لإجراء الانتخابات البرلمانية وانتخابات المحافظات والأقضية. ونحث كندا حكومة أفغانستان على اتخاذ قرارات ضرورية بشأن القضايا التقنية وقضايا السياسة العامة للسماح ببدء التخطيط بشكل جاد. وستواصل كندا دعمها تهيئة بيئة آمنة وتطور ديمقراطي في أفغانستان كعاملين رئيسيين في إجراء تغيير دائم.

اسمحوا لي أن اختتم بملاحظة أن أفغانستان شهدت سنة مميزة حقا وتغلبت على تحديات لا يمكن تصورها. لكن

العمل لم يكتمل بعد بالطبع. وفي السنة القادمة ستكون معالجة القضايا المترابطة التي أشرت إليها أمرا حاسما، وهي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتجارة المخدرات، وقادة الميليشيات والحكم الصالح. ويمكن لأفغانستان وجميع زملائنا هنا وفي جميع أنحاء العالم أن يعولوا على مشاركة كندا الحماسية في تلك العملية ونحن نعمل في سبيل قضية جماعية لتحقيق الأهداف المشتركة تلك.

السيد وحيدوف (أوزبكستان) (تكلم بالروسية): بادئ ذي بدء أود أن أعرب عن امتناني للأمين العام، السيد كوفي عنان، على أحدث تقرير قدمه عن الحالة في أفغانستان. إن التقرير يتناول فترة كانت حاسمة، في رأينا، بالنسبة للبلد – فترة أكد فيها الشعب الأفغاني مرة أخرى، بمساعدة المجتمع الدولي، اختياره بالشروع في السير على درب بناء مستقبله. إن التحليل الوارد في التقرير للأوضاع في البلد يكتسي، من منظورنا، أقصى الأهمية لتنفيذ المزيد من التدابير الرامية الى بناء مجتمع مستقر ديمقراطي في أفغانستان.

ويود وفد أوزبكستان أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل جمهورية كازاخستان باسم البلدان الأعضاء في منظمة تعاون شنغهاي، وإننا نؤيد المواقف الواردة في ذلك البيان.

يشهد العالم مع اقتراب هذه السنة من نهايتها حدثا هاما: تثبيت استقرار الحالة في أفغانستان، لأول مرة، بفضل جهود المجتمع الدولي المنسقة وعزمه. لقد اتخذت خطوة هامة صوب تقوية أركان الدولة؛ وأفكر في المقام الأول في اعتماد دستور جديد وإجراء انتخابات رئاسية.

في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ وقع حدث يتسم بأهمية كبرى لا لأفغانستان فحسب، بل أيضا للبشرية التقدمية قاطبة: تنصيب رئيس جمهورية لأفغانستان منتخب بطريقة ديمقراطية لأول مرة. إننا نرحب بانتخاب الرئيس كرزاي، الذي جرى الاحتفال بتنصيبه يوم أمس، ونعلن عن مؤازرتنا التامة له. وننوه مع الارتياح بأن وفد أوزبكستان، برئاسة وزير خارجيتنا، السيد صديق صفوي، قد تشرف بالمشاركة في ذلك الاحتفال الرائع.

وترحب أوزبكستان بالتقدم المحرز في تنفيذ قرارات مؤتمري بون وبرلين فيما يتعلق ببناء إدارة فعالة للدولة وتشكيل عناصر مثل الجيش ووكالات إنفاذ القانون والنظام القضائي، إضافة الى التنمية الاجتماعية والاقتصادية المعززة للبلد ومواصلة تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإندماج.

ومن دواعي الأسف أن أخذ الرهائن والهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية تدل على أن السلام في أفغانستان، وهو شرط مسبق بالغ الأهمية لإعادة بناء البلد، ما زال هشا. وقد ذكرت أوزبكستان في مناسبات عديدة رؤيتها بالنسبة لتهيئة الأوضاع الضرورية للسلام والاستقرار في أفغانستان. وهي كما يلي بإيجاز.

أولا، لا بد من التعجيل بنزع سلاح الفصائل العسكرية والسياسية. وهنا، نرحب باتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز سلطة وموارد الحكومة المركزية في أفغانستان، وبخاصة تعزيز وظائفها الإدارية في المقاطعات. ويجب الإسراع بعملية جمع مخزونات الأسلحة والتوسع في إمكانية إعادة إدماج الجنود والضباط المسرحين ضمن الاقتصاد. كما يجب إقامة أجهزة جيدة السيطرة والتجهيز للقوات المسلحة والنظام الأمني، وأهم من ذلك، إنشاء قوات مسلحة وطنية متحدة.

ثانيا، من شأن إنشاء أجهزة الدولة، في ضوء المصالح العرقية والإقليمية، أن يمكّن الحكومة المركزية من بسط تأثيرها على كافة أرجاء البلد.

ثالثا، يجب تعزيز التعاون الدولي من أجل القضاء على الإرهاب والتطرف وتجارة المخدرات غير القانونية.

رابعا، يجب أن نكفل التوافق مع تنفيذ قرارات اجتماع طوكيو والمؤتمر الدولي المعني بأفغانستان، فيما يتعلق بجملة أمور منها الوفاء بالتعهدات المعلنة بتقديم المساعدة المالية لأفغانستان.

وأخيرا، يجب أن تنبذ الدول السياسات المتسمة بالتدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان.

ولا شك أن الأرقام المذكورة في استعراض مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن النمو المشؤوم في زراعة الخشخاش وصناعة الأفيون في أفغانستان مصدر للقلق العميق. فقد أصبح من الواضح أنه، بدون الإسراع بتنفيذ تغييرات هيكلية رئيسية في الاقتصاد الأفغاني، ستصبح المخدرات، وهي مرتبطة بالإرهاب، الخطر الرئيسي الذي يتهدد أمن البلد الوطني وفعالية أداء حكومته لوظائفها. وندعو للتوسع في تقديم المساعدة لأفغانستان من أجل تعزيز قدرتها على مواجهة هذا التهديد. وبالنظر إلى أن آسيا الوسطى تتصدر الحرب على الاتجار بالمخدرات، فإننا نعتمد أيضا على الدعم المقدم من المجتمع الدول تأييدا للمبادرة الرامية إلى إنشاء مركز إقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى لمكافحة نقل المخدرات غير المشروعة والجريمة المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات.

وأود أن أوجه الاهتمام إلى أهمية الاستعانة بالموارد الموجودة، بما فيها الهياكل الأساسية للبلدان المجاورة وما لديها من خبرة، لتحقيق الانتعاش الاقتصادي في أفغانستان. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد مرة ثانية أن أوزبكستان ترى في أفغانستان كيانا لا يتجزأ عن الحيز الإقليمي لآسيا الوسطى وتحبذ مشاركتها في عمليات التكامل الإقليمي. وتقدم أوزبكستان المساعدة للشعب الأفغاني في جملة مجالات منها إعادة البناء وإنشاء وسائل الاتصال، وخطوط القوى الكهربائية، ومحطات الطاقة الكهربائية، ومرافق الري. ولتهيئة أكثر الأوضاع الممكنة ملاءمة لنقل السلع إلى داخل أفغانستان، أنشأت حكومة جمهورية أوزبكستان، بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة المختصة، آلية لتنسيق تدفقات البضائع، تشمل بعض المنظمات الدولية والبلدان المانحة. وقد تم حتى اليوم إرسال ما يزيد عن ٢,٥ مليون طن من السلع إلى أفغانستان من خلال طريق ترميز – هايراتون. وفي هذا السياق، ترحب أوزبكستان بمشروع القرار A/59/L.44 الذي قدمه اليوم وفد ألمانيا، وهي من بين مقدميه.

السيد إلكين (تركيا) (تكلم بالانكليزية): سبق أن أعربت تركيا عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل هولندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وفي ضوء روابط الصداقة التاريخية العميقة التي تربط تركيا بأفغانستان، أتكلم لكي أزيد في إبراز عدد من النقاط المتعلقة بآراء بلدي حول التطورات الأخيرة في أفغانستان.

واسمحوا لي أولا أن أقول إن تركيا من مقدمي مشروع القرار A/59/L.44، الذي نرى من وجهة نظر موضوعية أنه يعكس كلا من الإنجازات التي تحققت وبعض التحديات التي صودفت في تنفيذ اتفاق بون. ونتوقع أن ينقل النص في مجموعه رسالة قوية للتضامن مع الشعب الأفغاني، وأن يؤكد مجددا في الوقت ذاته تصميم المجتمع الدولي على أن يُبقي التطورات في هذا البلد قيد نظره والتزامه بذلك.

ويشكل اعتماد الدستور في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ والانتخابات الرئاسية المباشرة التي أجريت في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ علامتين فارقتين هامتين على طريق عملية بون، ويؤكدان من جديد التزام الشعب الأفغاني بتحقيق المصالحة والسلام والاستقرار في البلد. وفي هذا السياق، نرجو وننتظر أن يعكس الهيكل السياسي الجديد بالفعل طابع البلد المتعدد الأعراق وأن يكون قادرا على مد يده لجميع الطوائف.

غير أننا نرى أن يسترشد النهج المتخذ إزاء المسائل الأمنية في أفغانستان بالمبدأ الرئيسي المتمثل في أن الأمن كل لا يتجزأ، وأن تعالج هذه المسائل بالتالي على نحو شامل. ونرجو أن يستمر برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في اكتساب الزخم. وفي هذا الصدد، يشكل القرار الذي اتخذه الجنرال دوستم بالبدء في نزع سلاح الفرقة الثالثة والخمسين وتسريحها خطوة عملية في الاتجاه الصحيح. ومن شأن هذه الخطوة أن تشجع القادة الآخرين على أن يحذوا حذوه، ويسهموا في تعزيز السلام والاستقرار. كما أن من المهم بنفس الدرجة عدم إيجاد فراغات أمنية عقب إنجاز برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

واعتبارا من شباط/فبراير ٢٠٠٥، سوف نتولى للمرة الثانية قيادة القوة الدولية لتقديم المساعدة الأمنية، بمشاركة وحدة عسكرية تركية كبيرة، من أجل توطيد دعائم السلام والهدوء والقانون والنظام في أفغانستان. والواقع أن تركيا بوصفها بلدا مستعدا على الدوام للمساهمة في قضية السلام والأمن والاستقرار في جميع أرجاء العالم، تعرب عن استعدادها لمساعدة أفغانستان ودعمها بجميع الطرق.

وإضافة إلى التعاون الفعلي مع المجتمع الدولي على إعادة إعمار أفغانستان، تضطلع تركيا بمشاريع للتعمير خاصة بها في هذا البلد. ففي مجال الصحة، مثلا، تم إصلاح المستشفيين في شيبرغان وأندخوي في الصيف الماضي، وهذان المستشفيان مجهزان الآن تجهيزا كاملا لخدمة مرضاهما. وبنفس الطريقة، سوف يبدأ مستشفى ميمانه العمل قريبا.

وتشكل مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار غير القانوني بها إحدى الأولويات العليا لأفغانستان. ولتحقيق هذا الهدف، يتحتم تنفيذ استراتيجية شاملة وطويلة الأجل، مقترنة بإيجاد وسائل بديلة لكسب العيش، مما يتيح فرصا جديدة للشعب الأفغاني. وينبغي النظر إلى القضاء على حقول الخشخاش في هذا السياق الأوسع نطاقا.

وأخيرا ولكن ليس آخرا، اسمحوا لي بأن أثني على العمل الدؤوب والمتسم بالتفاني الذي تقوم به كل من القيادة الأفغانية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، لمواجهة التحديات الكبرى الماثلة. واسمحوا لي أيضا بأن أؤكد مجددا التزام الحكومة التركية القوي بأمن أفغانستان ووحدتها وتعميرها ورفاهها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢/٥٧ المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أعطي الكلمة للمراقبة عن الاتحاد البرلماني الدولي.

السيدة فيليب (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلمت بالانكليزية): من دواعي سروري أن أخاطب الجمعية العامة اليوم خلال هذه المناقشة بشأن مسألة ترتبط ارتباطا وثيقا بولاية الاتحاد البرلماني الدولي. وسوف أركز في ملاحظاتي على ضرورة تقديم المساعدة الدولية العاجلة لبناء المؤسسات التمثيلية في أفغانستان.

ونحن نرى أن المؤسسات التمثيلية القوية، وخاصة البرلمانات، التي تعمل على نحو يخضع للمساءلة ويتسم بالشفافية، هي حجر الزاوية في الديمقراطية والحكم الرشيد. وأفغانستان، التي هي محور التركيز في مناقشتنا اليوم، من البلدان التي يسعى فيها الاتحاد البرلماني الدولي لتحقيق هذه الرؤية.

فبعد ٢٥ عاما من الحرب والقلاقل السياسية، اختارت أفغانستان لتوها رئيسا لها، في أعقاب انتخابات رئاسية حمى فيها وطيس المنافسة واتسمت بالديمقراطية إلى حد كبير. وتتمثل الخطوة التالية لإقامة المؤسسات الديمقراطية في إنشاء برلمان حديث بحلول خريف ٢٠٠٥. فبموجب

الدستور الجديد، الذي اعتُمد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، ستنشأ جمعية وطنية ذات مجلسين، مجلس أعلى هو الميشرانو جيرغا، ومجلس أدنى هو الوليسي جيرغا. ونظرا لافتقار البلد إلى الخبرة البرلمانية الحديثة، تواجه السلطات الأفغانية تحديا رهيبا في إقامة هيئة تشريعية قادرة على الاستمرار، والمحافظة عليها. ويعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن التزامه ببذل كل ما في وسعه لدعمها في تحقيق هذا الهدف.

وقد اضطلع الاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفغانستان،ببعثة مدتها شهر إلى كابل لتقييم الاحتياجات في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر الماضيين. وساعدت البعثة السلطات الأفغانية في الوقوف على احتياجات الجمعية الوطنية المقبلة. وحددت بعض المجالات الرئيسية التي يلزم اتخاذ إجراء فيها بشكل عاجل حتى ينعقد البرلمان المقبل في موعده المقرر وحتى يكون هيئة تشريعية تمثيلية فعالة تلبي توقعات شعب أفغانستان.

وبادئ ذي بدء، من المهم أن يجري إرساء إطار قانوني مؤسسي. أو بعبارة أخرى، سوف يلزم إعداد نصوص تشريعية، تشمل النظام الداخلي المؤقت لكلا المجلسين.

ثانيا، لكي يتمكن البرلمان الجديد من أداء المهام المسندة إليه بموجب الدستور، ينبغي العمل بأسرع ما يمكن على تدريب موظفي البرلمان المقبل، حتى يكون لديهم على الأقل إلمام أساسي بعملهم الجديد. ويجب التوسع في هذا التطوير المهني أيضا ليشمل أعضاء الجمعية بعد انتخابهم.

ثالثا، من الواضح أنه يلزم توجيه الجهود صوب تحسين الهياكل الأساسية المخصصة للجمعية الوطنية، حتى يتسنى المواءمة بينها وبين الخصوصيات الثقافية والدينية لهذا البلد، فضلا عن الاحتياجات الخاصة للأشخاص الذين يعانون من إعاقات، وذلك وفقا لما ورد في الدستور ذاته. ولا سبيل إلى إنكار أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في المؤسسة المنشأة حديثا سوف تكون لها أهمية حاسمة لكي تعمل هذه الهيئة الوليدة بشكل جيد ومتناسق، سواء داخليا أو من حيث علاقاتها وتفاعلها مع المجتمع الأفغاني بصفة عامة.

وبالإضافة إلى مجالات التركيز المذكورة، يشدد الاتحاد البرلماني الدولي على ضرورة بذل جهود خاصة للتصدي لمسائل جوهرية من قبيل استخدام لغتين للعمل في المؤسسة، إذ أنها ستعمل بالدارية والباشتو، واشتراك المرأة الكامل في البرلمان بعد قرابة ١٠ سنوات من حكم الطالبان، وأود أن أذكر هنا أن الاتحاد البرلماني الدولي يرحب بنص الدستور على حقوق متساوية للمرأة والرجل وبتوفيره ضمانات تكفل للمرأة أن تشكل ما نسبته ٢٥ في المائة على الأقل من الممثلين في المجلس الأدنى؛ وثالثا، العلاقات بين الجمعية وعامة الجمهور، بما فيه أشد الفئات ضعفا.

ومرة أخرى، يجب أن تتوافر إمكانية الاتصال بالجمعية الوطنية الجديدة وأن تتسم هذه الجمعية بالشفافية وأن تمثل جميع المواطنين الأفغان، مهما كان أصلهم العرقي أو نوع جنسهم. ويجب أن تعمل بمثابة همزة الوصل بين الدولة والشعب من خلال جدول أعمال يعزز خدمات الإعلام.

وسيُفتتح البرلمان الجديد في وقت تحتاج فيه أفغانستان إلى هيئة تشريعية قوية. وينبغي أن تتمتع هذه الهيئة بالقدرة على أن تقوم على وجه السرعة بوضع واعتماد طائفة واسعة من التشريعات التي ستنظم أفغانستان الجديدة بعد هذه السنوات الطويلة من الصراع والقلاقل. وسوف تضطلع هذه الهيئة، بوصفها منتدى لتلاقح الأفكار وإيجاد توافق في الآراء حول المسائل والسياسات الوطنية الرئيسية، بدور رئيسي في كفالة عدم عودة حالات التوتر الماضية إلى

الظهور على السطح من جديد، مما يترتب عليه صراع ومعاناة لا ضرورة لهما لشعب أفغانستان. وبهذه الطريقة يمكن أن تسهم في تهيئة الأوضاع المؤدية إلى تنمية وسلام دائمين.

ويعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن التزامه بالعمل مع شركائه الأفغان والدوليين على تحقيق تلك الأهداف. ويوفر برنامج العمل الذي اقترحته بعثة الاتحاد البرلماني الدولي/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إطارا لهذا التعاون، مما يكفل مزيدا من الاتساق في الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي لتعزيز المؤسسات الديمقراطية في أفغانستان خلال الشهور القادمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة المتعلقة بالبند ٢٧ والبند الفرعي (د) من البند ٣٩ من جدول الأعمال لهذه الجلسة.

وسنشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/59/L.44، بصيغته المصوبة شفويا.

ويتألف مشروع القرار A/59/L.44 من جزأين: الجزء ألف وعنوانه ”الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين“، والجزء باء المعنون ”تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها“.

قبل أن نصوّت على مشروع القرار، أود أن أبلغ الجمعية بأن البلدان التالية قد أصبحت من مقدمي مشروع القرار A/59/L.44 منذ تقديمه: لبنان، والمملكة العربية السعودية، والهند، واليمن.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/59/L.44 بصيغته المصوّبة شفويا؟

اعتُمد مشروع القرار *A/59/L.44*، بصيغته المصوبة شفويا (القرار ١١٢/٥٩ ألف وباء).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ٢٧ من جدول الأعمال والبند الفرعي (د) من البند ٣٩ من جدول الأعمال.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن الجلسة غير الرسمية الثانية للجمعية العامة بكامل هيئتها بشأن تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير ستعقد غدا، ٩ كانون الأول/ديسمبر، الساعة ١٠/٠٠.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.